القرار IG.23/7

تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: الهيكل المشروح لإطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وإطار العمل المفاهيمي للتخطيط المكاني البحري

الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها، في اجتماعها العشرين،

بالنظر إلى بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، وخاصة المواد 1 و17 و18 فيه، بشأن الاستراتيجية المتوسطية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية،

وبالإشارة إلى القرار IG.22/11 الذي اعتمدته الأطراف المتعاقدة في اجتماعها التاسع عشر (أثينا، اليونان، شباط/فبراير 2016)، الذي بموجبه فَوَّضَت بتعريف إطار عمل إقليمي مشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بما يتضمَّن مسائل تغير المناخ، كما ينبغي،

والتزامًا منها بتقوية التعاون من أجل ترقية التنمية المستدامة والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، من خلال ضمان أن الأنشطة على الأجزاء البحرية والبرية من المناطق الساحلية متوافقة وداعمة تبادليًّا، ومن ثَمَّ تراعي سلامة النظام الإيكولوجي وتحقق الحالة البيئية الجيدة أو تحافظ عليها،

وإقرارًا بالجهود المبذولة من الأطراف المتعاقدة لتطوير إطار عمل إقليمي مشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من أجل تيسير التخطيط والإدارة المُنسَّقين للأجزاء البحرية والبرية من المناطق الساحلية حسب المُعرَّف في المادة 3 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط،

ومع الوضع في الذهن أن الغرض من إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية هو توفير توجيهات للأطراف المتعاقدة من أجل التنفيذ المُنسَّق والمُعزَّز للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط من دون توسيع الالتزامات القانونية بموجب بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، وبوصفه أداة لتنفيذه،

وباعتبار تقارير اجتماعات جهات الاتصال الوطنية بمركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية، التي عُقِدت في أيار/مايو وحزيران/يونيو 2017،

1- *تحث* الأطراف المتعاقدة التي لم تفعل ذلك بعد على التصديق على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط بأسرع ما يمكن بغية ضمان دخولها السريان في منطقة البحر الأبيض المتوسط كاملة؛

2- *وتقرر* تأسيس فريق الخبراء العامل مفتوح العضوية بتفويض لإنجاز صياغة إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، استنادًا إلى الهيكل المشروح لتكامله وتكملته، إذا لزم، وفقًا للجدول الزمني المُحدَّد في المرفق الأول بالقرار الحالي، من أجل تقديمه إلى الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الحادي والعشرين؛

3- *وتأخذ* في الاعتبار إطار العمل المفاهيمي للتخطيط المكاني البحري الوارد في المرفق الثاني بالقرار الحالي، بوصفه وثيقة توجيهية لتيسير تقديم هذه الأداة الإدارية في تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال إطار العمل الإقليمي ذي الصلة وضمن نظام اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها؛

4- *وتحث* الأطراف المتعاقدة على الاستمرار في عملها في تطوير استراتيجياتها الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أو تحديثها؛

5- *وتطالب* الأمانة العامة بزيادة تقوية التعاون وأوجه التآزر مع اتفاقيات البحار الإقليمية الأخرى، من خلال تبادل الخبرات بشأن أمثلة على ممارسات تنسيق جيدة وإنجازات في التخطيط المكاني البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

المرفق الأول

الهيكل العام لإطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وعناصره والجدول الزمني لإعداده

المرفق الأول:
الهيكل العام لإطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وعناصره

الجزء الأول: المبادئ، والإطار القانوني، والنطاق والصعيد الجغرافيان، والارتباطات بصكوك اتفاقية برشلونة الاستراتيجية

الإطار القانوني

بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط يوفر الأساس القانوني لإطار العمل الإقليمي المشترك، وخاصة من خلال الجمع بين توفير **المادة 1** بشأن الالتزامات العامة، التي وفقًا لها "تؤسس الأطراف إطار عمل مشتركًا للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط وتتخذ التدابير الضرورية من أجل **تقوية التعاون الإقليمي** لهذا الغرض"، والمادة 17 بشأن الاستراتيجية المتوسطية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، التي تصرح بأن الأطراف المتعاقدة "تعرف، بمساعدة المركز، **إطار عمل إقليمي مشترك من أجل تنفيذ** الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط **من خلال المناسب من خطط العمل الإقليمية والصكوك التشغيلية الأخرى، وكذلك استراتيجياتها الوطنية".** وبترتيب تاريخي ومتراتب، يرد التنبؤ على أساس معلوماتي بشأن الاستراتيجية الوطنية الواردة في **المادة 18** التالية، التي تحكم بأن **"كل طرف** يزيد تقوية **استراتيجية وطنية** أو يصوغها من أجل خطط تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وبرامجها **بالاتساق مع إطار العمل الإقليمي المشترك".**

إطار العمل الإقليمي المشترك يُشغَّل من دون الإخلال ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، بحيث تسود أحكام البروتوكول.

النطاق والصعيد الجغرافيان

المادة 4 المُجمَّعة من اتفاقية برشلونة والمادتان 3 و28 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، تُعرِّف النطاق والصعيد الجغرافيين لإطار العمل الإقليمي المشترك، داعية الأطراف المتعاقدة، فرادى وبالمشاركة، إلى أن تتخذ من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط – حسب المُعرَّف في المادة 1 من اتفاقية برشلونة ضمن التغطية الجغرافية حسبما يُعرِّف بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط – جميع التدابير المناسبة من أجل منع التلوث وتخفيفه ومكافحته وإلى أقصى درجة ممكنة القضاء عليه في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومن أجل حماية البيئة البحرية والموارد الطبيعية في تلك المنطقة وتعزيزها بحيث تسهم في تنميتها المستدامة، وخاصة من أجل ترقية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، مع الأخذ في الحسبان حماية مناطق المصلحة الإيكولوجية والمناظر الطبيعية واستخدام الموارد الطبيعية على أساس منطقي، بالتنسيق حيثما ينبغي ثنائيًا أو بتعدد الأطراف في استراتيجياتها وخططها وبرامجها الساحلية الوطنية ذات الصلة بالمناطق الساحلية المجاورة.

توجيهات لإطار العمل الإقليمي المشترك

بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط يوفر الأساسي من المبادئ والالتزامات المزمع أن تنفذها الأطراف المتعاقدة، التي يمكنها وينبغي لها أن توجه أيضًا تعريف إطار العمل الإقليمي المشترك. أما توصيات هذا المذكور أخيرًا، عند اعتمادها فمن المتوقَّع أن توفر توجيهات تكيفية استراتيجية بشأن كيفية تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط بالمشاركة وباستخدام نُهُج منسقة ومتسقة، وحيثما ينبغي الإشارة إلى الحدود الزمنية لإكمالها. ولذا، فإن إطار العمل الإقليمي المشترك يهدف إلى توفير مبادئ توجيهية و/أو توصيات خاصة، بما يتضمن تدابير لتقوية التعاون الإقليمي من أجل:

- عمليات: لتسريع تحقيق النتائج المُتَّفَق عليها والمحصلات/المُخرَجات المحددة؛
- مؤشرات: أدوات جوهرية لاقتفاء التقدم، ودعم تقدير السياسة، وإعلام العامة وصناع القرار؛
- أساليب وممارسات: لتحقيق الغايات من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط ومبادئه العامة.

صعيد إطار العمل الإقليمي المشترك (المسوغات من 3 إلى 6 و8، والمواد من 1 إلى 3، ومن 5 إلى 6، ومن 17 إلى 18):

ضمن التغطية الجغرافية بين الحد الخارجي لبحر الأطراف الإقليمي وحد الوحدات الساحلية المختصة حسب تعريف الأطراف، فإن تقوية التعاون فيما بين الأطراف المتعاقدة من أجل التنفيذ المنسق لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، بما يتطلب نهجًا متكاملاً محددًا على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط كاملاً وضمن دوله الساحلية التي استراتيجياتها الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط تتسق مع إطار العمل الإقليمي المشترك باستخدام آليات منسقة.

الغايات من إطار العمل الإقليمي المشترك ومبادئه العامة

من أجل ترقية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط من خلال إطار العمل الإقليمي المشترك وتحقيق التنمية المستدامة للمناطق الساحلية من خلال ضمان أن البيئة والمناظر الطبيعية مأخوذة في الحسبان باتساق مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن ما يلي من غايات مع المبادئ العامة ذات الصلة من المزمع توخيها.

أ) **استخدام إدارة مستندة إلى النظام الإيكولوجي** لضمان **التنمية المستدامة وسلامة المنطقة الساحلية، ونُظُمها الساحلية، والمناظر الطبيعية والخدمات ذات الصلة**، من خلال:

- الأخذ في الحسبان بطريقة متكاملة جميع عناصر المناطق الساحلية لمراعاة قدرة التحمل، وتناول التأثيرات المتراكمة، ومنع و/أو تقليل التأثيرات السلبية من الكوارث الطبيعية أو المخاطر ومن التنمية؛
- والأخذ في الحسبان **التفاعلات البرية البحرية** بوصفها ظاهرة ديناميكية طبيعية، وبوصفها معيارًا لتعريف مناطق لإدارتها، وبوصفها معلمة في عمليات التخطيط وإجراءاته؛
- وصياغة المناسب من **استراتيجيات استخدام البر/البحر وخططه وبرامجه**، من أجل الأنشطة في المنطقة الساحلية، وأيضًا من خلال الأدوات المناسبة، وخاصة التخطيط المكاني البحري، والتقييم البيئي الاستراتيجي، وتقييمالتأثيرالبيئيالعابرللحدود؛ لمنع التأثيرات السلبية وتقليلها في المنطقة الساحلية؛
- وترقية التعاون بين الأطراف المتعاقدة وفيما بينها في إجراءات تقييمالتأثيرالبيئي ذات الصلة بالأنشطة ضمن ولايتها أو تحكمها مما يرجح أن تكون ذات تأثير سلبي كبير في البيئة البحرية والساحلية لدى أطراف متعاقدة أخرى أو مناطق خارج حدود الولاية الوطنية، على أساس الإخطار وتبادل المعلومات والمشاورة (المادة 4، الفقرة 3، الحرف د) من اتفاقية برشلونة).

ب) تناول **الأخطار الطبيعية وتأثيرات الكوارث الطبيعية**، وخاصة **تآكل السواحل** و**تغير المناخ** من خلال:

- إعداد خطط إدارة وتكييف انضباط التوقيت لمنع التأثيرات السلبية وتقليلها والوصول بها إلى الحد الأدنى في المناطق الساحلية.

ج) تحقيق **حوكمة جيدة** فيما بين الجهات الفاعلة المشمولة في المناطق و/أو ذات الصلة بها من خلال:

- ضمان مخططات حوكمة مناسبة، وخاصة عبر القطاعات وتنسيق مؤسسي متعدد المستويات ومشاركة ملائمة من جميع أصحاب المصلحة في عملية صنع قرارات شفافة؛
- وضمان تماسك جميع الاستراتيجيات، والسياسات، والخطط، والمبادرات، وعمليات التخطيط، والتمويل على جميع المستويات المؤثرة في المناطق الساحلية: ومن أجل تحقيق هذه الغاية، زيادة تقوية التعاون فيما بين مكونات نظام اتفاقية برشلونة، وضمان أوجه التآزر مع وثائق استراتيجية ذات صلة أخرى، وترقية التكامل والاتساق فيما بين البيئة الساحلية وما يتصل بها من الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية والمجتمعات البشرية التي تعيش في المناطق الساحلية؛
- وترقية التنسيق المناسب بين السلطات المتنوعة المختصة بكلٍّ من الأجزاء البحرية والبرية من المناطق الساحلية
في الخدمات الإدارية المختلفة، على جميع المستويات ذات الصلة؛

- وتنظيم الحصول على أفضل المعلومات والبيانات المتاحة ذات الصلة وتبادلها واستخدامها، خاصة المستندة إلى مبادئ نظام المعلومات البيئية المشترك؛
- وترقية الاتساق والتماسك في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط عبر المناطق البحرية، وحسبما تعرّف الأطراف المتعاقدة وكما ينبغي عبر المناطق الفرعية، بما يضمن التعاون العابرللحدود حيثما ينبغي، خاصة بين الأطراف المتعاقدة المشتركة في منطقة بحرية؛
- وضمان التكاملية والاتساق في جميع سياسات برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وأعمالها من خلال الجهد المُنسَّق من جميع المكونات من أجل تحقيق نتائج فعالة من التمويل واستخدامه على أساس منطقي؛
- وضمان التعاون مع جميع المنظمات ذات الصلة/المختصة الدولية والإقليمية.

الجزء الثاني: أوجه التآزر بين بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط ونظام اتفاقية برشلونة الهادفة إلى تحقيق حالة بيئية جيدة والمحافظة عليها في المناطق الساحلية والبحرية

إطار العمل

الجزء الثاني من إطار العمل الإقليمي المشترك يُقصَد منه تيسير:

1- التطوير والاتساق في السياسات والتدابير اللازمة لضمان الإدارة والاستخدام المستدامين للمناطق الساحلية، بما يضمن أن الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بالمناطق الساحلية تقلل إلى الحد الأدنى استخدام الموارد الطبيعية وأنها متكيفة مع الطبيعة الهشة بالمناطق الساحلية – من أجل الحماية من التلوث وحفظ الطبيعي الساحلي من الموائل والمناظر الطبيعية والموارد الطبيعية والنُّظُم الإيكولوجية والتراث الثقافي، وزيادة الوعي، وتعزيز التعليم والتدريب والبحث، بالامتثال والتآزر مع الصكوك القانونية الدولية والإقليمية (بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط - الجزء الثاني، المواد من 8 إلى 15)؛و

2- تطوير سياسات واعتماد تدابير لمنع الأخطار الطبيعية، ومنع التأثيرات السلبية من تآكل السواحل وتخفيفها، والتصدي للكوارث الطبيعية، استنادًا إلى التعاون الدولي وتبادل البيانات العلمية (بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط - الجزء الرابع، المواد من 22 إلى 24).

الوصول إلى حالة بيئية جيدة من خلال بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط

غاية الوصول إلى حالة بيئية جيدة في البحر الأبيض المتوسط وساحله اعتمدتها اتفاقية برشلونة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، والتزمت الأطراف المتعاقدة بتطبيق نهج النظام الإيكولوجي بوصفه مبدئًا شاملاً. وطُوِّرَ عدد معتبر من سياسات القطاعات والأدوات ذات الصلة ضمن نظام اتفاقية برشلونة الذي يتناول التلوث والتنوع البيولوجي، والجوانب الاجتماعية الاقتصادية، والقمامة البحرية، والقطاعات الاقتصادية الرئيسية، وما إلى ذلك مما يسهم تنفيذه في حماية المنطقة الساحلية.

تحقيق غايات إيكولوجية وحالة بيئية جيدة يتطلب نهجًا متكاملاً من أجل تناول ضغوط مُجمَّعة وتأثيرات متراكمة في مناطق ساحلية وبحرية. أن يمهد بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط السبيل للوصول إلى حالة بيئية جيدة، خاصة بالنظر إلى الأهداف من شاكلة: (1) التأثيرات السلبية بسبب الهيكل الجديد من دون التأثير على النظام الساحلي على الصعيد الأكبر، (2) الاضطراب المادي في المناطق الساحلية الرملية الناجم عن الأنشطة البشرية ينبغي تقليله إلى الحد الأدنى، (3) تُراعَى الطبيعة الديناميكية الطبيعية في الخطوط الساحلية، والمناطق الساحلية تكون في حالة جيدة، (4) حفظ سلامة وتنوع النظام الإيكولوجي الساحلي والمناظر الطبيعية والچيومورفولوچيا فيها.

لذا، هذا الجزء الثاني ينبغي أن يشرح كيفية الوصول إلى القيمة المضافة من إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط بوصفه عملية تكاملية توفر إطار عمل فيه سياسات القطاعات المؤثرة في المناطق الساحلية يمكن الجمع والاتساق بينها، ومن ثَمَّ منع التداخلات أو التناقضات، أو ملء الثغرات فيما بينها، والإسهام في بذل الجهد والموارد والوقت على أساس منطقي. وينبغي أن يمهد السبيل لتماسك أفضل من أجل بلوغ الحد الأقصى في أوجه التآزر وزيادة التنفيذ المنسَّق في سياسات القطاعات (انظر الرقم 2 في المرفق الأول بوصفه نموذجًا منهجيًّا استرشاديًّا أوليًّا لتعريف المسائل الأكثر صلة التي تُوفَّر لها التوجيهات حسب الأولوية) بغية ضمان سلامة النُّظُم

الإيكولوجية، وكذلك ملاءمة تناول التفاعلات البرية البحرية وضمان توافق الاستخدامات البرية والبحرية من خلال تنفيذ التخطيط المكاني البحري وتوضيح ارتباطاته بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط.

ثلاثة تفاعلات رئيسية ينبغي اعتبارها عند التعامل مع عمليات التفاعلات البرية البحرية: العمليات البرية البحرية الطبيعية، والاستخدامات والأنشطة البرية والبحرية على مستوى تشغيلي، وعمليات التخطيط على مستوى استراتيجي (انظر الرقم 3 في المرفق الأول بوصفه إشارة تمهيدية).

التفاعلات البرية البحرية يلزم تناولها على أصعدة مكانية متنوعة: (1) صعيد محلي للتعامل مع مسائل محددة وتنفيذ أعمال ذات صلة، (2) أصعدة وطنية فرعية ووطنية حيث الاستراتيجيات والخطط يمكنها تكيفيًّا توجيه جهود ذات صلة بتفاعلات برية بحرية محددة، (3) إقليمية فرعية حيث التعاون عبر الوطني قد ينتج استراتيجية مشتركة لتوجيه جهود تفاعلات برية بحرية وطنية ويتناول مسائل عابرةللحدود.

أدوات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط التي سيُفصَّل إيضاحها بالتفصيل في الجزء الثالث مهمة بصفة خاصة في تعريف إدارة المناطق وتخطيطها وترقية الإجماع فيما بين جميع الأطراف المشمولة في استخدام الموارد الساحلية والبحرية. وبالنظر إلى تعقيدها، ستُتطلَّب جهود إضافية من أجل تحسين المنهجيات والأدوات التي تتناول التفاعلات البرية البحرية بما يتضمن أدوات تقييم خدمات النظام الإيكولوجي وكذلك بناء القدرات وتشغيلية محصلات البحث وأدواته، ومشاركة الممارسات الجيدة، وما إلى ذلك، بصفتها نُهُجًا رئيسية قادرة على الربط تبادليًّا بين الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط والتخطيط المكاني البحري.

أخيرًا، إطار العمل الإقليمي المشترك قد يعتبِر تطوير مؤشرات ساحلية إضافية لتكملة مؤشرات نهج النظام الإيكولوجي بحرية التوجيه التكيفي الموجودة السائدة.

الجزء الثالث: الأدوات والالياتلتنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك

إطار العمل

الجزء الثالث من إطار العمل الإقليمي المشترك يُقصَد منه تيسير:

(بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط - الجزء الثاني، المواد من 8 إلى 15)

1- تعريف مؤشرات تطوير أنشطة اقتصادية من أجل ضمان استدامة استخدام المناطق الساحلية وتقليل الضغوط التي تتجاوز قدرة تحملها؛

2- وترقية مدونات قواعد الممارسات الجيدة فيما بين السلطات العامة والجهات الفاعلة الاقتصادية والمنظمات غير الحكومية؛

3- وتطوير برامج تعليمية، وتدريب وتعليم عام بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط في الإطار الإقليمي المتوسطي؛

4- وتمهيد السبيل لبحثٍ علميٍّ متداخل التخصصات بشأن بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط وبشأن التفاعل بين الأنشطة وتأثيراتها في المناطق الساحلية في الإطار الإقليمي المتوسطي؛ و

(بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط - الجزء الثالث، المواد من 16 إلى 21، والجزء الخامس، المواد من 25 إلى 29)

1- استخدام الآليات المناسبة وتقويتها وخلقها من أجل الانتظام في رصد ومراقبة حالة تطور المناطق الساحلية، والموارد، والأنشطة، والمؤسسات، والتشريعات، والتخطيط مما قد يؤثر في المناطق الساحلية، اتخاذًا لجميع الوسائل الضرورية لضمان الوصول العام إلى هذه المعلومات؛

2- والتبادل العلمي والفني من معلومات وخبرات وبيانات وممارسات جيدة، تعاونًا من أجل توفير مساعدة علمية وفنية وكذلك في تدريب العاملين العلميين والفنيين والإداريين وفي تنسيق برامج بحثهم في موضوعات مصلحتهم المشتركة، ضمن شبكة المناطق الساحلية المتوسطية (المواد 16، و25، و26، و27)؛ ولذا:

- تعريف مؤشرات الإدارة الساحلية، مع الأخذ في الحسبان المؤشرات الموجودة والتعاون على استخدام تلك المؤشرات؛
- تأسيس تقييمات مُحدَّثة والمحافظة عليها لاستخدام المناطق الساحلية وإدارتها؛
- والقيام بالأنشطة ذات المصلحة المشتركة، من شاكلة مشروعات بيان الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط؛

3- وتنفيذ التقييمات البيئية (التقييم البيئي الاستراتيجي، وتقييمالتأثيرالبيئيالعابرللحدود)، مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات المتراكمة في المناطق الساحلية وقدرات تحملها، واعتماد مبادئ توجيهية من خلال التعاون من أجل تحديد إجراءات الإخطار وتبادل المعلومات والمشاورة في جميع مراحل العملية (المادة 4، الفقرة 3، الحرف (د) من اتفاقية برشلونة والمادتان 19 و29 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط).

الأدوات **الاليات**

بعض الأدوات والصكوك لها أهمية كبرى في تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، فضلاً
عن تنفيذ سياسات واستراتيجيات مهمة أخرى في المناطق الساحلية المتوسطية: اتفاقية برشلونة بصفة عامة، بما يتضمن بروتوكولاتها واستراتيجياتها الأخرى، ومن أجل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أجزاء مهمة عديدة من التشريعات ذات الصلة بالمناطق الساحلية، على سبيل المثال التوجيه المتعلق بإطار الاستراتيجية البحرية، وتوجيه إطار عمل المياه، والتخطيط المكاني البحري.

من بين هذه الصكوك، ما يلي له أهمية خاصة وصلته واستخدامه وميزاته الخاصة سيتناولها إطار العمل الإقليمي المشترك:

أ) مراقبة الأنشطة والبيئة (المادة 16)

يلزم بطريقة متسقة رصد بيئة المنطقة الساحلية والأنشطة البشرية (الأرضية أو البحرية، ساحلية أو غيرها) التي من المُرجَّح أن تؤثر فيها (فرديًّا أو تراكميًّا):

- رصد *البيئة* ينبغي أن يتضمن برنامج الرصد والتقييم المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وساحله ومعايير التقييم ذات الصلة، فضلاً عن - حسبما ينبغي - رصد مُلزِم استنادًا إلى تقييمالتأثيرالبيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي؛
- رصد *الأنشطة* (الأنشطة الساحلية البرية والبحرية) لازم، على أن معلومات الرصد تنبغي إتاحة الوصول إليها لجميع أصحاب المصلحة الساحليين.

ب) التقييم البيئي (المادة 19)

التقييم البيئي (على مستوى استراتيجي: التقييم البيئي الاستراتيجي للسياسات والخطط والبرامج، وعلى مستوى تشغيلي: تقييمالتأثيرالبيئي للأنشطة والمشروعات الفردية) لا بد أن يدعم تحقيق حالة بيئية جيدة:

- التوجيهات لازِمة لتطوير المسائل التالية من أجل تطبيق التقييم البيئي الاستراتيجي وتقييمالتأثيرالبيئي لأغراض الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، مع انتباه خاص للتبعات العابرةللحدود:
  - قدرة التحمل والتأثيرات المتراكمة؛
  - وغايات إيكولوجية مستندة إلى نهج النظام الإيكولوجي وأهداف ذات صلة به؛
  - وجوانب التفاعلات البرية البحرية؛
  - وتآكل السواحل؛
  - وتأثيرات تغير المناخ؛
  - وتحليل دورة الحياة.

ج) تنسيق عمليات التخطيط وآليات الحوكمة (المواد 6 الحرفان (د) و(هـ)، و7، و14، و20، و28، و29)

من أجل تحقيق غايات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط وتيسير التكامل من خلال التخطيط على أساس منطقي، يلزم تنسيق مؤسسي منظمي عبر القطاعات للسلطات الإدارية المتنوعة المختصة في المناطق

الساحلية، بما يغطي الأجزاء البحرية والبرية على السواء. ويلزم أيضًا تطبيق مخططات حوكمة مناسبة تسمح بمشاركة ملائمة ومنضبطة التوقيت في صنع قرارات بشفافية من السكان المحليين وأصحاب المصلحة المعنيين. ومن أجل هذا الهدف،

- تبادل الممارسات الجيدة الفعالة بما يتضمن:
- مخططات وعمليات إدارية، ونماذج قانونية لترقية/تحديد تلك العمليات، وإجراءات اتصال عبر شبكات ومشاركة، حسبما ينبغي؛
- والربط بين السياسة البرية المناسبة وعملية التخطيط؛
- والتنسيق - حيثما ينبغي - بين الاستراتيجيات والخطط والبرامج الساحلية الوطنية ذات الصلة بالمناطق الساحلية المجاورة؛
- وتوفير التوجيهات للإخطار وتبادل المعلومات والمشاورة في حالات التقييم البيئي العابرللحدود.

د) التخطيط المكاني البحري

يلزم تحسين تناول مسائل التخطيط والإدارة في الجزء البحري من المنطقة الساحلية: التخطيط المكاني البحري ينبغي أن يدعم في هذه المنطقة تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، تماشيًا مع إطار العمل العام باتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها:

- التوجيهات لازِمة من أجل استخدام التخطيط المكاني البحري في دعم تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، [استنادًا إلى إطار العمل المفاهيمي للتخطيط المكاني البحري].

ه) السياسة البرية (المادة 20)

لغرض ترقية السياسة البرية في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، تعتمد الأطراف المتعاقدة صكوكًا وتدابير، بما يتضمن عملية التخطيط. ومن أجل هذه الغاية، ينبغي تشجيع تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بشأن صكوك السياسة البرية وتدابيرها (الحصول على أرض، والتخلي عنها، والتبرع بها، ونقلها إلى الملكية العامة، وحق الارتفاق في الأملاك). ويلزم ضمان اعتبار التفاعلات البرية البحرية والتساوق مع التخطيط المكاني البحري.

و) الصكوك الاقتصادية والمالية والمحاسبية المالية (المادة 21)

من بين المسائل الكبرى: التمويل المستدام للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط (الاستراتيجيات، والسياسات، والخطط، والبرامج)، والصكوك المحاسبية المالية البيئية في المناطق الساحلية (التطبيق على الأنشطة البرية والبحرية، على سبيل المثال مبدأ الملوّث/المسدِّد وتدخيل التكاليف):

- تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بشأن الصكوك المالية والمحاسبية المالية دعمًا للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
في البحر الأبيض المتوسط، بما يتضمن التمويل الطوعي من القطاعين العام والخاص؛
- التوجيهات لازمة من أجل اعتبار خدمات النظام الإيكولوجي بما يتضمن من خلال تحليل فعالية التكلفة والسداد مقابل خدمات النظام الإيكولوجي.

التعاون الدولي

إن نجاح الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط يعتمد بدرجة كبيرة على التعاون فيما بين الأطراف المتعاقدة المدعومة من المنظمات والمؤسسات والمنتديات الدولية. وبالفعل وُفِّرَ كثير من الصكوك والأدوات أو استُبِق تصورها ضمن نظام اتفاقية برشلونة، التي من أجلها ينبغي توفير توجيهات وخاصة لتعزيز أوجه التآزر فيما بينها لغرض تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط وإطار العمل الإقليمي المشترك:

أ) في مجال الرصد والمراقبة (المادة 16)

- برنامج الرصد والتقييم المتكاملان للبحر الأبيض المتوسط وساحله ومعايير التقييم ذات الصلة مع الحالة البيئية الجيدة محددان بصفتهما الهدف البيئي النهائي المنشود من إدارة الضغوط بشرية المنشأ على البيئة الساحلية والبحرية في محاولة لضمان الاستدامة؛

- وتقييس قوائم الحصر الساحلية الوطنية واتساقها، وكذلك تقديم التقارير عن حالة المناطق الساحلية وتطورها؛
- وعمليات تقديم التقارير عن تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها؛
- وشبكة المناطق الساحلية المتوسطية بما يتضمن النظام الأساسي للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط بصفتها مركزًا للمبادرات المشتملة تسميتها على الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، وبرنامج إدارة المناطق الساحلية، وغيرها من المشروعات، والمعلومات والوثائق، وكذلك جهاز اتصال عبر شبكات لصناع القرار والسياسة، والممارسين فيها، وغيرهم من الجهات الفاعلة المنحازة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط على جميع المستويات.

ب) في مجال إعداد الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط/الاستراتيجيات الساحلية وتنفيذها (المادة 28)

- الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، التي تعتمد على نظام اتفاقية برشلونة من أجل غايتها الأولى بشأن ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية وتوجيهها الاستراتيجي 1-1تقوية تنفيذ بروتوكولات اتفاقية برشلونة والامتثال لها، وغيرها من صكوك السياسة الإقليمية ومبادراتها التي تكملها نُهُج وطنية؛
- الاستراتيجيات، والخطط، والبرامج الإقليمية للمناطق الساحلية المجاورة، التي ستستخدم التقييم البيئي الاستراتيجي وتقييمالتأثيرالبيئي في سياق عابرللحدود بصفتها إحدى الأدوات الرئيسية (المادة 28).

ج) في مجال التدريب والبحث، والتعاون الفني والعلمي المواد من 25 إلى 27)

- الدورة التدريبية الظاهرية عبر MedOpen بصفتها طريقة ممتازة لتدريس مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، وغاياتها وطرق تنفيذها؛
- والنظام الأساسي للمعلومات/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لتخزين وتبادل المعلومات والبيانات ذات قابلية التشغيل التبادلية؛
- والتعاون داخل مشروعات البحث المُخصَّص تصميمها حسبما يلزم إدارة مناطق ساحلية متعددة القطاعات، ومركزة على الواجهة العلمية السياسية.

تأسيس آلية حوكمة متعددة المستويات أساسي في تحقيق هذه الأهداف المعقدة والطموحة حيث تهيئ المشهد لفعالية الإدارة والتعاون. وسيتوقف النجاح على التغذية المتبادَلة بين أُطُر التعاون على المستويات الدولية والوطنية وكذلك صوغ شراكات وربط المبادرات على الأصعدة المحلية بالسياسات على مستويات أعلى. وربما تحقيق توازن بين الاهتمامات الاستراتيجية والمحلية إحدى المسائل الصعبة التي نواجهها في إدارة المناطق الساحلية.

الجزء الرابع: تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك وتقديره (العمليات والمشروعات) على صعيد إقليمي ووطني، ثنائي/متعدد الأطراف

الأساس المنطقي

الجزء الرابع يُقصَد منه توفير دعم محدد بشأن أي الأدوات والعمليات لازمة لتنفيذ التوجيه الذي تؤسسه الأجزاء الأول والثاني والثالث من إطار العمل الإقليمي المشترك لتقوية التعاون الإقليمي من أجل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية المتوسطية، بتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط من خلال خطط العمل الإقليمية المناسبة، وغيرها من الصكوك التشغيلية، والاستراتيجيات الوطنية (المادتان 1 و17).

ويُلاحَظ أن الجزء الرابع الحالي سيطوَّر وتُنجَز صياغته فور تعريف الرئيسي من العناصر والصكوك من الأجزاء الأول والثاني والثالث من إطار العمل الإقليمي المشترك. وفي هذه المرحلة، يبدو من المفيد سرد العناصر التي ينبغي إبقاؤها في الذهن:

الأدوات والعمليات من أجل تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك وتقديره

1- وسائل التنفيذ

الأطراف المتعاقدة، بمساعدة المنظمة، ينبغي أن تدعم إطار العمل القانوني المتوسطي والدولي من أجل حماية البيئة الساحلية البحرية وإدارتها بالانضمام إلى التنفيذ والتنسيق والإنفاذ للصكوك التي هي بالفعل قيد الإنفاذ، وكذلك تكييفها حسبما يلزم؛ وتُتطلَّب مزيد من الأعمال المتكاملة حتى وإن كان بعض التدابير قد اعتُمِدَ أيضًا على مستوى إقليمي.

1-أ مستوى استراتيجي

في سياق الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية تؤخَذ في الحسبان التزامات كبرى ضمن نظام اتفاقية برشلونة، من شاكلة:

- خطط العمل الإقليمية أو الإقليمية الفرعية، من شاكلة الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، والخطط الإقليمية للملوِّثات ذات الأولوية؛
- واستراتيجيات من شاكلة الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة[1]، واستراتيجية بشأن إدارة مياه الصابورة من السفن، والاستراتيجية الإقليمية لمنع التلوث البحري من السفن والتصدي له؛
- وبرامج العمل الاستراتيجية، من شاكلة برنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبرنامج العمل الاستراتيجي لتناول التلوث الناجم عن الأنشطة على البر في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

1-ب مستوى تشغيلي/تنسيقي

صكوك تشغيلية أخرى، آخذة في الحسبان الطبيعة والوظيفة المحددة في الفئات المختلفة من الأدوات:

- **أُطُر عمل إقليمية أخرى**، من شاكلة إطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ للمناطق البحرية والساحلية المتوسطية[2]؛
- **خطط العمل المواضيعية**، من شاكلة خطة العمل في البحر، وخطة عمل الأنواع الدخيلة التوسعية، وخطة عمل استقدامات الأنواع والأنواع الدخيلة والمبادئ التوجيهية ذات الصلة، وخطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وخطط العمل ذات الصلة ببرنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط المعتمدة على مستوى إقليمي من أجل ضمان حماية أفضل لأنواع وموائل محددة، بما يتضمن فقمة الراهب في البحر الأبيض المتوسط، والسلاحف البحرية في البحر الأبيض المتوسط، والحوتيات، والنباتات البحرية، وأنواع الطيور المسرودة في المرفق الثاني من بروتوكول المناطق المشمولة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي، والأسماك الغضروفية، والتكوينات الحيوية المرجانية والجيرية الأخرى، والموائل المظلمة، وخطة عمل النباتات البحرية؛
- والخطط الإقليمية المعتمدة تماشيًا مع الأحكام بموجب برنامج العمل الاستراتيجي للتعامل مع التلوث الناجم عن الأنشطة البرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفي إطار عمل المادة 15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية الهادفة إلى منع التلوث وتقليله:
  - (عام 2012) خطة عمل تقليل مدخلات الزئبق، وخطة عمل تقليل الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في قطاع الأغذية، وخطة عمل الإقلاع التدريجي عن إثير سداسي البروم ثنائي الفينيل، وإثير سباعي البروم ثنائي الفينيل، وإثير رباعي البروم ثنائي الفينيل، وإثير خماسي البروم ثنائي الفينيل، وخطة عمل الإقلاع التدريجي عن ليندين وإندوسلفان، وخطة عمل الإقلاع التدريجي عن حمض بيرفلوروأوكتانسلفونيك، وأملاحه، وفلوريد بيرفلوروأوكتانسلفونيل، وخطة عمل القضاء على أول سداسي كلوروهكسان الحلقي، وثاني سداسي كلوروهكسان الحلقي، والكلورديكون، سداسي بروم الفينيل الثنائي، وخماسي كلور البنزين؛
  - (عام 2009) وخطة عمل الإقلاع التدريجي عن ثنائي كلورو ثنائي فينيل ثلاثي كلوروالإيثان، وخطة عمل تقليل الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه النفاية الحضرية، وخطة عمل القضاء على ألدرين، وكلوريدن، وديلدرين، إندرين، وسباعي الكلور، وميركس، وتوكسافين.
- **خرائط طرق**، من شاكلة خريطة طريق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط[3]، وخريطة طريق تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي[4]؛

[1] القرار IG.22/2، "الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة (من 2016 إلى 2025)" المُراجَعة.
[2] القرار IG.22/6 "إطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ للمناطق البحرية والساحلية المتوسطية".

- **اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف**. حسب المحدد في الفقرة 2 من المادة 3 في اتفاقية برشلونة، يجوز للأطراف المتعاقدة أن تَدخُل في اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، بما يتضمن اتفاقات إقليمية أو إقليمية فرعية، شريطة أن تكون تلك الاتفاقات متسقة مع اتفاقية برشلونة والبروتوكولات وممتثلة للقانون الدولي. وتُبلَّغ نُسخ من تلك الاتفاقات إلى وحدة التنسيق (على سبيل المثال مذكرة تفاهم بشأن رقابة دولة الميناء في منطقة البحر الأبيض المتوسط).

1-ج مستوى وطني

- الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط استنادًا إلى المبادئ التوجيهية للاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط[5]، تعتبِر اتساقها مع إطار العمل الإقليمي المشترك وتعززه؛
- خطط العمل الوطنية تُطوَّر تماشيًا مع أحكام البروتوكولات ذات الصلة، وبرامج العمل الاستراتيجية وبرامج العمل الإقليمية.

2- التنسيق فيما بين وسائل التنفيذ

- وصف العلاقات فيما بين وسائل التنفيذ.
تصنيف فئات وسائل التنفيذ الموجودة:
  - وسائل التنفيذ الموجودة المعتمدة وقيد التنفيذ (جزء من نظام اتفاقية برشلونة الدولي والتشريعات الوطنية و/أو المتبوعة بتدابير محددة)؛
  - وسائل التنفيذ الموجودة المعتمَدة ولكنها ليست قيد التنفيذ حتى حينه (التي ليست جزءًا من التشريعات الوطنية
و/أو المتبوعة بتدابير محددة).
- جدول زمني متسق فيما بين وسائل التنفيذ.

3- مشروعات وأفضل الممارسات

- برنامج إدارة المناطق الساحلية ومشروعات على شاكلة برنامج إدارة المناطق الساحلية؛
- شبكة من برامج إدارة المناطق الساحلية ومشروعات على شاكلة برنامج إدارة المناطق الساحلية؛
- مشروعات وأفضل الممارسات بشأن موضوعات/جوانب الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط.

4- تقدير تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك وتقييمه

- مؤشرات التقدم: تعريف المؤشرات و/أو أدوات التقييم؛
- التقييم المتسق لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط ونظام اتفاقية برشلونة
(من خلال برنامج الرصد والتقييم المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط)/الإطار الدولي.

---

[3] القرار IG.22/13 "خريطة طريق لشبكة شاملة متماسكة من المحميات البحرية جيدة الإدارة لتحقيق هدف آيتشي الحادي عشر في البحر الأبيض المتوسط".
[4] القرار IG.20/4 "خريطة طريق نهج النظام الإيكولوجي".
[5] برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط: مبادئ توجيهية لإعداد استراتيجيات وطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط التي يتطلبها بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط. مدينة سبليت، برنامج التدابير ذات الأولوية. 2015. http://pap-thecoastcentre.org/pdfs/National%20ICZM%20Guidelines.pdf و http://pap-thecoastcentre.org/pdfs/National%20ICZM%20Guidelines%20FR.pdf

المرفق الأول-1: الهيكل العام لإطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وعناصره

General structure and elements of the Common Regional Framework ICZM

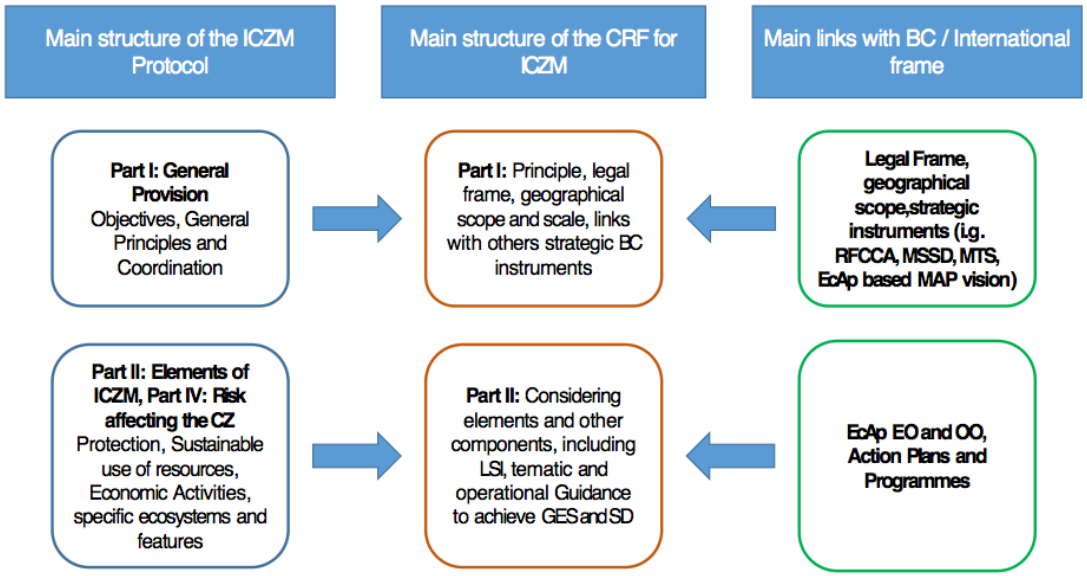

General structure and elements of the Common Regional Framework ICZM

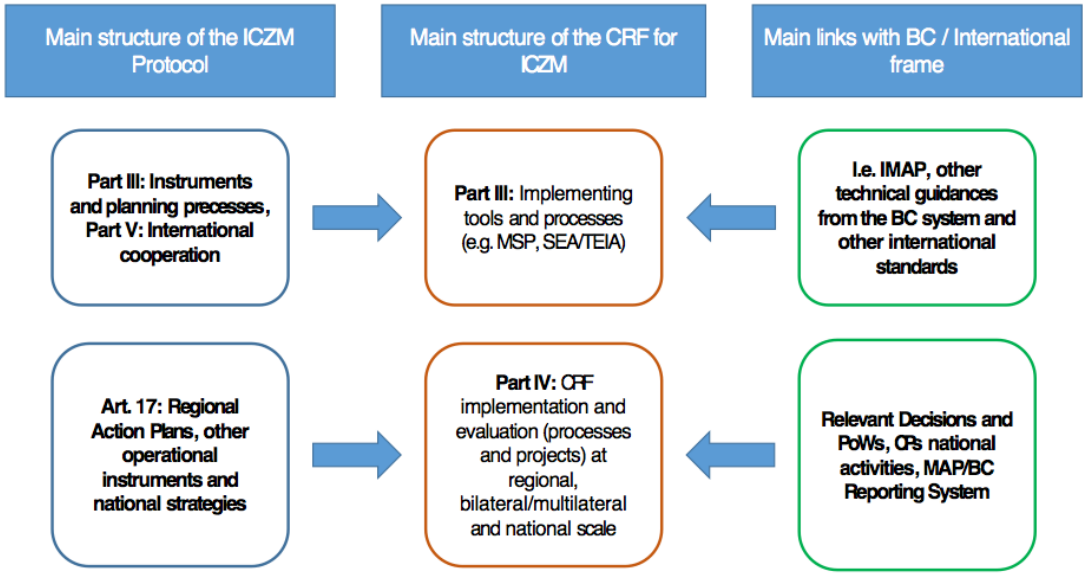

المرفق الأول-2: مصفوفة التفاعلات بين أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط من الجزأين الثاني والرابع، والغايات الإيكولوجية والخطط والبرامج الإقليمية الرئيسية

أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط	الغاية الإيكولوجية (الحالة البيئية الجيدة)/نهج النظام الإيكولوجي/خطط العمل والبرامج الرئيسية	الغاية الإيكولوجية 1: التنوع البيولوجي يُحافظ عليه أو يُعزَّز	الغاية الإيكولوجية 2: الأنواع غير الأصلية لا تنال سلبًا النظام الإيكولوجي	الغاية الإيكولوجية 3: مجموعات الأسماك والمحاريات المستغلة تجاريًا تكون ضمن حدود آمنة بيولوجيًا	الغاية الإيكولوجية 4: التبدلات في مكونات الشبكات الغذائية البحرية لا تؤثر سلبًا على المدى الطويل	الغاية الإيكولوجية 5: الإثراء الغذائي الناجم بشريًا ممنوع	الغاية الإيكولوجية 6: سلامة قاع البحر يُحافظ عليها	الغاية الإيكولوجية 7: التبديل في الأحوال الهيدروغرافية لا يؤثر سلبًا في النُظُم الإيكولوجية الساحلية والبحرية	الغاية الإيكولوجية 8: الديناميكيات الطبيعية في المناطق الساحلية يُحافظ عليها والنُظُم الإيكولوجية الساحلية والمناظر الطبيعية تُحافظ	الغاية الإيكولوجية 9: الملوثات لا تسبب أي تأثير كبير في النُظُم الإيكولوجية الساحلية والبحرية والصحة البشرية	الغاية الإيكولوجية 10: القمامة البحرية والساحلية لا تؤثر سلبًا في النُظُم الإيكولوجية الساحلية والبحرية	الغاية الإيكولوجية 11: الضوضاء من أنشطة بشرية لا تسبب أي تأثير كبير في النُظُم الإيكولوجية الساحلية والبحرية	خريطة طريق نهج النُظُم الإيكولوجية	برنامج العمل الإستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي والمناطق المشمولة بحماية خاصة وتخطيط باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط	خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين	تناول التلوث من الأنشطة على البر (برنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والخطط الإقليمية)	الخطة الإقليمية للقمامة البحرية	خطة العمل في البحر	إطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ	خطط عمل للأنواع وخريطة طريق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
الجزء الثاني																							
	منطقة اللاتشييد																						
	أنشطة اقتصادية																						
	زراعة																						
	صناعة																						
	أسماك																						
	تربية الأحياء المائية																						
	سياحة، ورياضة، وأنشطة ترفيهية																						
	الانتفاع من موارد طبيعية محددة																						
	البنى التحتية، ومرافق الطاقة والموانئ																						
	الأنشطة البحرية																						
	نُظُم إيكولوجية ساحلية محددة																						
	الأراضي الرطبة ومصبات الأنهار																						
	الموائل البحرية																						
	الكثبان																						
	المناظر الطبيعية الساحلية																						
	الجُزُر																						
	التراث الثقافي																						
الجزء الرابع																							
	المخاطر المؤثرة في المنطقة الساحلية																						
	الأخطار الطبيعية																						
	تآكل السواحل																						
	التصدي للكوارث الطبيعية																						
	المخاطر من التلوث البحري والضوضاء البحرية																						
	تغير المناخ																						

الصلة الوثيقة (مستوى التفاعلات)، يلزمها توجيه محدد

الصلة المتوسطة، تتطلب اعتبارات وطنية وإقليمية فرعية (تتوقف على الحالات)

الصلة البعيدة، لا يلزمها أي توجيه محدد

المرفق الأول-3: مصفوفة التفاعل البري البحري (من برنامج إدارة المناطق الساحلية لإيطاليا، بتعديلات صغيرة، المزمع اختباره وزيادة تطويره ضمن المشروعين دعم تنفيذ التخطيط المكاني البحري في المنطقة الغربية من البحر الأبيض المتوسط ودعم التخطيط المكاني البحري في شرق البحر الأبيض المتوسط)

	التفاعل البحري البري **بحري بري** ⟵	**التفاعل البري البحري** **بري بحري** ⟵
أنشطة بشرية محددة	• **تربية الأحياء المائية في مياه البحر** • **صيد الأسماك** • **أنشطة التعدين من قاع البحر** (بما يتضمن التعدين من التجمعات الرملية والبحرية) • **الصناعة** (نُظُم، بما يتضمن تحلية المياه في البحر، واحتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه) • **صناعة الطاقة** (الطاقة (النفط والغاز) في البحر، والطاقة المتجددة (الرياح، والأمواج، والتموُّر) في البحر) • **البنى التحتية** (الموانئ، والأشغال المدنية في الهندسة البحرية/الساحلية [الشِّعْب الصناعية، وحواجز الأمواج، وما إلى ذلك] • **خطوط الأنابيب والكابلات البحرية** • **الأنشطة البحرية بصفة عامة، بما يتضمن الجرف وتخزين المواد** • **النقل البحري** (المرور البحري، والتجاري، بما يتضمن المعدّيات) • **السياحة وقارب الرحلات** • **الترفيه والرياضة** • **التقنية البيولوجية** • **المحميات البحرية والمناطق المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط، والمناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية، والمناطق المحمية بيولوجيًّا)** (وبصفة عامة *"أدوات الإدارة المستندة إلى المنطقة، بما يتضمن المحميات البحرية"*) • **الدفاع والأمن** • **التراث الثقافي المغمور بالمياه**	• **تربية الأحياء المائية ساحليًّا وفي الأهوار** • **صيد الأسماك من الأنهار والأهوار** • **استخدام الموارد الطبيعية** (استخلاص المياه، وإزالة التجمعات (المحاجر)) • **المزارع ومزارع الماشية** • **الصناعة** (الأغذية، والتصنيع، والمحطة على البر، بما يتضمن محطة تحلية المياه، واحتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه) • **صناعة الطاقة** (الطاقة (النفط والغاز) على البر، والطاقة المتجددة (الرياح، والشمس، والحرارية الأرضية) على البر) • **البنى التحتية** (الموانئ النهرية، بما يتضمن أنشطة الجرف، والأعمال الهندسية، بما يتضمن السد، والجسور، وأنشطة المعالجة، والسكك الحديدية، والطرق) • **نشاط الموانئ** • **النقل** (النقل النهري، والنقل عبر الطرق البرية والسكك الحديدية) • **السياحة، والرياضة، والأنشطة الترفيهية** (بمعنى محطات الاستحمام، والمرافق السياحية) • **التقنية البيولوجية** • **المحميات الطبيعية** (محميات الطبيعة، والحدائق الوطنية، والحدائق الإقليمية، وما إلى ذلك، على البر أو ضمن حدود في البحر) • **الدفاع والأمن**
أنشطة بشرية عامة	• **النفاية** ***(القمامة البحرية)***	• **المحطات الحضرية** (بما يتضمن تلوث الأجسام المائية التي تجمع مياه النفاية) • **النفاية** • **شبكة الخدمات** (بمعنى نُظُم الصرف الصحي)
طبيعية	• **الأحداث القصوى** (الرياح، والمد والجزر الشديدان، وتسونامي) • **ارتفاع مستوى سطح البحر** (العالمي والمحلي) • **المخاطر على المناطق الساحلية** (تآكل السواحل، والفيض البحري، وتسرب المياه المالحة) • **تكاثر الطحالب** • **الأنشطة البركانية وفي القشرة الأرضية** • **تحمُّض مياه البحر** • **ارتفاع درجة حرارة البحر**	• **تعرية التربة** (الارتشاح، وعمل الرياح) • **الانخساف الطبيعي** • **انعدام الاستقرار الهيدروجيولوجي** (بما يتضمن) • **انتقال رواسب الأنهار** • **الفيض** • **الأنشطة البركانية وفي القشرة الأرضية**

المرفق الأول-4:
الجدول الزمني للفريق العامل

منتصف كانون الثاني/يناير 2018	ترشيح أعضاء الفريق العامل وأول اجتماع للفريق العامل من أجل تقرير طرائق العمل وتوزيع المهام
نهاية نيسان/أبريل 2018	المشروع الأول لإطار العمل الإقليمي المشترك من إعداد الفريق العامل
منتصف أيار/مايو 2018	ثاني اجتماع للفريق العامل من أجل مناقشة المشروع الأول لإطار العمل الإقليمي المشترك
نهاية حزيران/يونيو 2018	المشروع الأول لإطار العمل الإقليمي المشترك جاهز للترجمة
نهاية تموز/يوليو 2018	الإصداران باللغتين الإنجليزية والفرنسية من المشروع الأول لإطار العمل الإقليمي المشترك جاهزان للنشر على جهات الاتصال الوطنية ببرنامج التدابير ذات الأولوية
نهاية أيلول/سبتمبر 2018	ورشة عمل مشاورة مع جهات الاتصال الوطنية بمركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية
نهاية كانون الثاني/يناير 2019	المشروع الثاني لإطار العمل الإقليمي المشترك من إعداد الفريق العامل الذي يعكس استنتاجات ورشة عمل المشاورة وتوصياتها
نهاية شباط/فبراير 2019	الإصداران باللغتين الإنجليزية والفرنسية من المشروع الثاني لإطار العمل الإقليمي المشترك جاهزان للنشر على جهات الاتصال الوطنية ببرنامج التدابير ذات الأولوية
منتصف نيسان/أبريل 2019	مناقشة المشروع الثاني لإطار العمل الإقليمي المشترك في اجتماع جهات الاتصال الوطنية بمركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية
نهاية أيار/مايو 2019	إعداد الإصدار النهائي من إطار العمل الإقليمي المشترك الذي يعكس محصلة اجتماع جهات الاتصال الوطنية بمركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية
نهاية حزيران/يونيو 2019	الإصداران باللغتين الإنجليزية والفرنسية من الإصدار النهائي من إطار العمل الإقليمي المشترك جاهزان للنشر على جهات الاتصال الوطنية بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط
أيلول/سبتمبر 2019	مناقشة إطار العمل الإقليمي المشترك في اجتماع جهات الاتصال الوطنية بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط
تشرين الثاني/نوفمبر 2019	تقديم إطار العمل الإقليمي المشترك إلى مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين لاعتماده

المرفق الثاني:

إطار العمل المفاهيمي للتخطيط المكاني البحري في البحر الأبيض المتوسط

المرفق الثاني:
إطار العمل المفاهيمي للتخطيط المكاني البحري في البحر الأبيض المتوسط

مصطلحات الأحرف الأولى المختصرة

BD	التنوع البيولوجي
CAMP	برنامج إدارة المناطق الساحلية
CF	إطار العمل المفاهيمي للتخطيط المكاني البحري
COP	مؤتمر الأطراف
CP(s)	الطرف المتعاقد (الأطراف المتعاقدة)
EcAp	نهج النظام الإيكولوجي
EIA	تقييم التأثير البيئي
EU	الاتحاد الأوروبي
EUSAIR	استراتيجية الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأدرياتي والبحر الأيونيان
FAO	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
GES	الحالة البيئية الجيدة
ICZM	الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط
IMAP	برنامج الرصد والتقييم المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وساحله ومعايير التقييم ذات الصلة
IOC	اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات
LSI	التفاعلات البرية البحرية
MAP	خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
MSFD	التوجيه المتعلق بإطار الاستراتيجية البحرية
MSP	التخطيط المكاني البحري
MTS	استراتيجية منتصف المدة
PoW	برنامج العمل
SEA	التقييم البيئي الاستراتيجي
SPA	المناطق المشمولة بحماية خاصة
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"

1- المقدمة

حسبما ورد في استراتيجية منتصف مدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط من 2016 إلى 2021،
فإن الأطراف المتعاقدة في مؤتمر الأطراف الثامن عشر أوصت بتقوية أنشطة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في مجال التخطيط المكاني البحري[6] من أجل الإسهام في الحالة البيئية الجيدة، والتحقق بمزيدٍ من التفصيل من الروابط بين المناطق البرية والبحرية، واقتراح أُطُر عمل متماسكة ومستدامة لتخطيط الاستخدام البري والبحري ذات صلة بقطاعات وأنشطة اقتصادية رئيسية مما قد يؤثر في الموارد الساحلية والبحرية. أما تفصيل إيضاح إطار العمل المفاهيمي للتخطيط المكاني البحري بوصفه مسألة ناشئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط كاملة فتوخاه برنامج العمل ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط المعتمد من 2016 إلى 2017، وهدفه الرئيسي تقديم التخطيط المكاني البحري ضمن اتفاقية برشلونة.

رغم عدم ذكر التخطيط المكاني البحري صراحةً في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، إلا أن التخطيط المكاني للمنطقة الساحلية يعتبَر صكًّا جوهريًّا في تنفيذ البروتوكول ذاته. وإحدى الغايات الرئيسية من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، أن *"ييسر، من خلال* ***تخطيط الأنشطة*** *على*

[6] في هذه الوثيقة، المصطلحان "Marine Spatial Planning" و"Maritime Spatial Planning" مستخدَمان تبادليًّا. وفي الحقيقة، ليس هناك أي معنى مختلف بين المفهومين. إلا أن المصطلح "Marine Spatial Planning" مُستخدَم في جميع أنحاء العالم، بينما المصطلح "Maritime Spatial Planning" هو المُستخدَم في المقام الأول ضمن الاتحاد الأوروبي ومن أجل التوجيه ذي الصلة خاصة. وكلا المفهومان يتعاملان مع الإدارة المستدامة للنُّظُم الإيكولوجية البحرية والأنشطة البشرية البحرية والفوائد الاجتماعية الاقتصادية.

أساس منطقي، التنمية المستدامة في المناطق الساحلية من خلال ضمان أن البيئة والمناظر الطبيعية مأخوذة في الحسبان اتساقًا مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (المادة 5). ويشار إلى التخطيط أيضًا في مقالات أخرى من البروتوكول، كما في حالة المقالات التي تتعامل مع حماية الأراضي الرطبة ومصبات الأنهار والموائل البحرية (المادة 10) أو حماية المناظر الطبيعية الساحلية (المادة 11).

وفقًا للمادة 3، المنطقة التي يُطبَّق عليها البروتوكول (بمعنى المناطق الساحلية) هي المنطقة بين:

- حد المنطقة الساحلية جهة البحر، الذي يكون حَدًّا خارجيًّا لبحر الأطراف الإقليمي؛ و
- حد المنطقة الساحلية جهة البر، الذي يكون حَدًّا للوحدات الساحلية المختصة حسب تعريف الأطراف.

الصعيد الجغرافي للبروتوكول يتضمن كلاً من البر والبحر ويَتَّبِع أن التخطيط ينبغي تساوي تطبيقه على كلا مكوني المناطق الساحلية. وبينما التخطيط المكاني البحري مصطلح جديد نسبيًّا ضمن إطار اتفاقية برشلونة، من الواضح أن تخطيط المكان البحري مفهوم مُستوعَب بالفعل في البروتوكول. وفي هذا المنظور، التخطيط المكاني البحري يمكن اعتباره الأداة/العملية الرئيسية لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط في الجزء البحري من المنطقة الساحلية وعلى وجه التحديد من أجل استدامة تخطيطه وإدارته. كما أن المادة 3 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط أيضًا يُعرّف الصعيد الجغرافي للتطبيق التشغيلي للتخطيط المكاني البحري الذي يركز على المنطقة البحرية التالية ضمن بحر البلد الإقليمي. أما متطلَّب أخذ تفاعلات برية بحرية في الحسبان فمحدد في المادة 6.

أيضًا، التخطيط المكاني البحري يعد إحدى أدوات تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي بوصفه نهجًا استراتيجيًّا نحو تنمية مستدامة في المنطقة تتكامل جميع مكوناتها الثلاثة، أي البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وينبغي للتخطيط المكاني البحري أن يضمن توازنها.

بالنظر إلى تعريف المناطق الساحلية في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، تقريبًا جميع البروتوكولات الأخرى في اتفاقية برشلونة ذات صلة به بطريقة أو أخرى. ويمكن لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط وينبغي له توفير دعم لتنفيذ العديد من هذه البروتوكولات وذي الصلة من غايات هذه البروتوكولات وأحكامها التي ينبغي أخذها في الحسبان في جميع مشروعات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط وخططها واستراتيجياتها. وبالنظر إلى هذه الارتباطات، فإن تطبيق التخطيط المكاني البحري ضمن إطار عمل بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط وصعيده الجغرافي يمكن أن يسهم في الأهداف التي عرَّفتها بروتوكولات أخرى، كما في حالة تعريف المناطق المحمية وتخطيطها وإدارتها وفقًا لبروتوكول المناطق المشمولة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي أو حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناتج عن استكشاف واستغلال الجرف القاري وقاع البحر وتربته التحتية (الذي يُطلَق عليه البروتوكول البحري).

2- غايات إطار العمل المفاهيمي

إطار العمل المفاهيمي للتخطيط المكاني البحري له غاياتان أساسيتان:

- تقديم التخطيط المكاني البحري في إطار عمل اتفاقية برشلونة، وخاصة ارتباطه بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، واعتبار التخطيط المكاني البحري بوصفه الأداة/العملية الرئيسية لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط في الجزء البحري من المنطقة الساحلية وتحديدًا لتخطيط الأنشطة البشرية البحرية وإدارتها وفقًا لأهداف نهج النظام الإيكولوجي (حسبما يتناولها تحديدًا القسم 3 من إطار العمل المفاهيمي).
- لتوفير سياق مشترك للأطراف المتعاقدة من أجل تنفيذ التخطيط المكاني البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إطار العمل المفاهيمي يُعتزَم أن يكون وثيقة قصيرة وسهلة الاستخدام، أي نوع من المرجع التوجيهي لتنفيذ التخطيط المكاني البحري، استنادًا إلى مبادئ ومحتويات وخطوات مشتركة. وقد طوِّرَت منهجيات عديدة مخصصة خطوة بخطوة (على سبيل المثال من خلال المشروعات PlanCoast، وSHAPE، وADRIPLAN، وTHAL-CHOR) تُستخدَم مع الأدوات الفنية في الحالات التجريبية لاختبارها في أحوال البحر الأبيض المتوسط (على سبيل المثال "تمهيد الطريق إلى التخطيط المكاني البحري في البحر الأبيض المتوسط") ومتاحة من أجل تنفيذ التخطيط المكاني البحري في البحر الأبيض المتوسط. بينما مشروعات أخرى جارية (على سبيل المثال دعم التخطيط المكاني البحري في شرق البحر الأبيض المتوسط ودعم تنفيذ التخطيط المكاني البحري في المنطقة الغربية من البحر الأبيض المتوسط) ستوفر مزيدًا من المدخلات المنهجية.

علاوةُ على ذلك، دليل اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات باليونسكو بشأن التخطيط المكاني البحري يمثل وثيقة شاملة مُلهِمة ونظامًا أساسيًّا للتخطيط المكاني البحري في جميع الأنحاء الأوروبية موفرًا بيانًا مصوَّرًا ثريًّا بممارسات التخطيط المكاني البحري.

إلا أن التحدي هو الاستفادة من الخبرات المتاحة بدلاً من تطوير منهجيات جديدة خطوة بخطوة.

محتويات إطار العمل المفاهيمي طوّرَت بناءً أيضًا على الخبرة من المشروعات المذكورة أعلاه. ويمكن استخدامها بصفتها قائمة مرجعية للتحقق من أن العناصر اللازمة في عملية التخطيط المكاني البحري مأخوذة في الاعتبار، بالإشارة إلى المنهجيات المذكورة أعلاه وغيرها من أجل تحديد التفاصيل. ومع ذلك، في أي حالة على الإطلاق لا تعد تلك المبادئ التوجيهية آمرة؛ إذ إن كل عملية تخطيط مكاني بحري يلزم تخصيص تصميمها وفقًا للخصائص المحددة في صعيدها الجغرافي وغاياتها ونتائجها المتوقعة.

3- نهج النظام الإيكولوجي بوصفه مبدئًا توجيهيًّا للتخطيط المكاني البحري

نهج النظام الإيكولوجي هو مبدأ توجيهي لاستراتيجية منتصف مدة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وبرنامج العمل لفترة سنتين وجميع تنفيذ السياسات وتطويرها المتخذين تحت رعاية اتفاقية برشلونة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وغايته النهائية تحقيق حالة بيئية جيدة في البحر الأبيض المتوسط وساحله. وهذا أيضًا يُطبَّق على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط والتخطيط ذي الصلة بالأنشطة البحرية على البر أو في البحر؛ ولذا بما يتضمن تنفيذ التخطيط المكاني البحري.

نهج النظام الإيكولوجي يُعرَّف بوصفه إدارة متكاملة للموارد البرية والمائية والحية التي توفر تقديمًا مستدامًا من خدمات النظام الإيكولوجي بطريقة عادلة. ويتجاوز تدارُس الفردي من المسائل أو الأنواع أو وظائف النظام الإيكولوجي منعزلة. وبدلاً من ذلك، يدركك النُّظُم الإيكولوجية على ما هي عليه: بمعنى مزيجات غنية من عناصر تتفاعل مع بعضها باستمرار. وهذا مهم خاصة للسواحل والبحار حيث طبيعة المياه تبقي النُّظُم والوظائف قوية الرباط. وفي الواقع، الارتباطات بين نهج النظام الإيكولوجي والتخطيط المكاني البحري ومبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط واسعة ومصوغة (الشكل 1).

حتى التوجيه 2014/89/EU الذي يؤسس إطار عمل للتخطيط المكاني البحري يشير بوضوح إلى أهمية تطبيق متطلَّب النهج المستند إلى النظام الإيكولوجي، في كلٍّ من التمهيد وضمن أحكام المواد، أي المادة5 *"عند تأسيس تخطيط مكاني بحري وتنفيذه، تعد الدول الأعضاء الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لدعم تنمية ونمو مستدامين في القطاع البحري، بما يطبق نهجًا مستندًا إلى النظام الإيكولوجي، ولترقية الوجود المشترك بين الاستخدامات والأنشطة ذات الصلة"*.

بعض المبادئ التوجيهية يمكن اقتراحها لتطبيق نهج النظام الإيكولوجي ضمن عملية التخطيط المكاني البحري، بما يتضمن ما يلي:

- تأسيس ارتباطات واضحة بين غايات التخطيط المكاني البحري والغايات الإيكولوجية، والأهداف والمؤشرات المُعرَّفة ضمن نهج النظام الإيكولوجي.
- قدر المستطاع، تعريف منطقة التخطيط والإدارة التي تعتبر حدود وظيفية النظام الإيكولوجي.
- نهج النظام الإيكولوجي غير موقوف على البحر، بل يشمل الأرض أيضًا. وإن أخذ نهج النظام الإيكولوجي في الاعتبار في عملية التخطيط المكاني البحري ينطوي بديهيًّا أيضًا على تركيز قوي على التفاعلات البرية البحرية وخاصة على التفاعلات فيما بين الأرضي والبحري من النُّظُم الإيكولوجية والموائل والأنواع.
- تأسيس تخطيط مكاني بحري (تخصيص الأنشطة البحرية) بناءً على أفضل المعرفة العلمية المتاحة عن النظام الإيكولوجي والديناميكيات، وتقييم الثغرات المعلوماتية والشكوك ذات الصلة.
- تعريف خدمات النظام الإيكولوجي التي توفرها المنطقة البحرية المعتبَرة وكيفية مؤزارتها الأنشطة البحرية البشرية والعافية البشرية بصفة عامة.
- تقدير التأثيرات المتنوعة من الأنشطة البشرية في النظام الإيكولوجي، بصفتها: المباشرة وغير المباشرة، والمتراكمة، وقصيرة المدى وطويلة المدى، والدائمة والمؤقتة، والتأثيرات الإيجابية والسلبية، وأيضًا مع أخذ التفاعل البري البحري في الاعتبار.

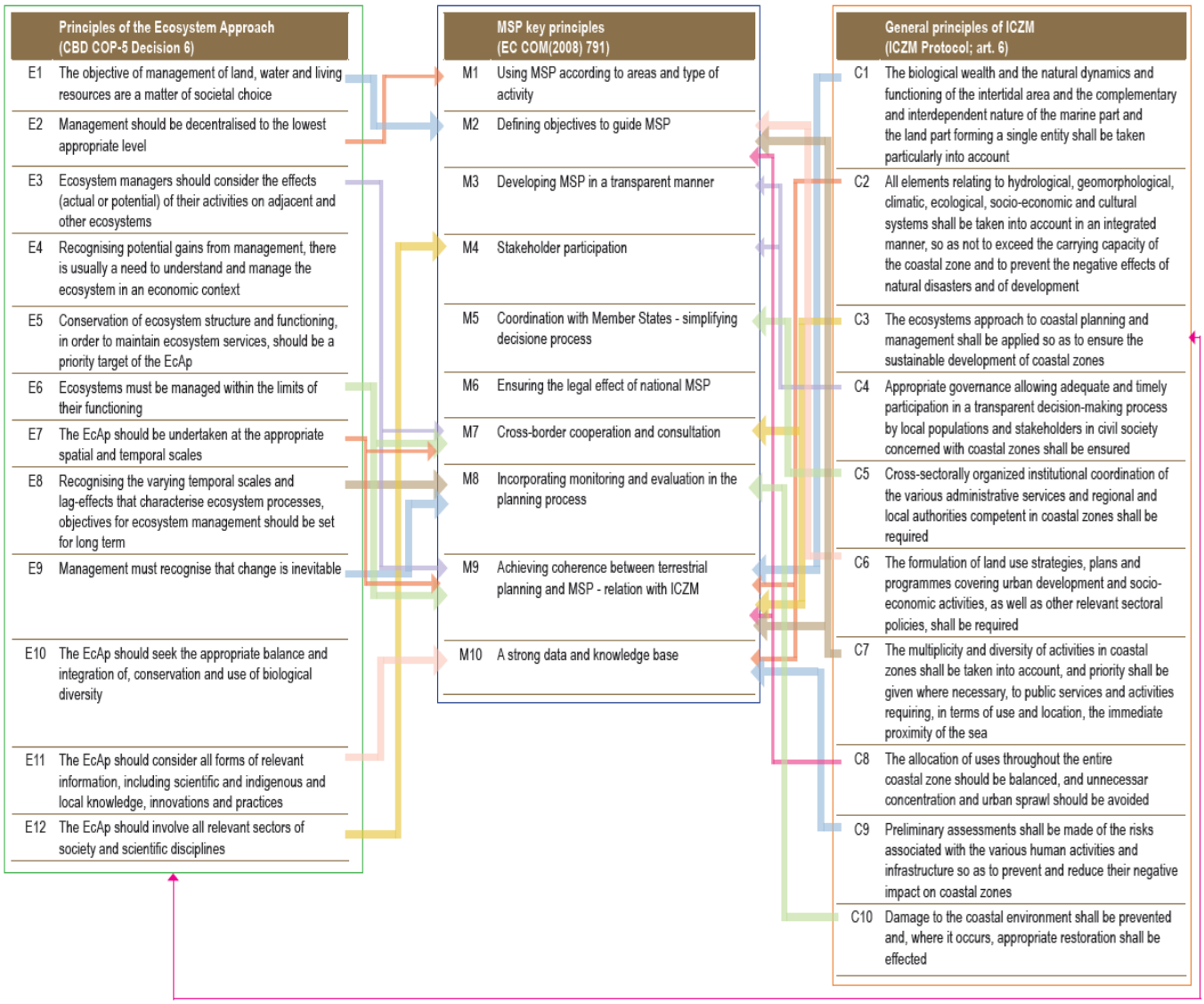

الشكل 1 – الارتباط بين نهج النظام الإيكولوجي، والتخطيط المكاني البحري، ومبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط

- في التخطيط المكاني البحري، تضمين تقدير التأثيرات المتراكمة في البحر مما قد ينتج عن الجمع بين أنشطة مختلفة بحرية وعلى البر.
- الاستفادة من الأساليب والأدوات الموجودة وتخصيص تصميمها من أجل تشغيل مفاهيم نهج النظام الإيكولوجي ضِمْن التخطيط المكاني البحري، بصفتها: مبادئ توجيهية لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي، ومؤشرات، وقائمة مرجعية، وتقييم قابلية التأثر، وتقدير التأثيرات المتراكمة، ورسم خرائط خدمات النظام الإيكولوجي وقياسها الكمي، وتعريف الممرات الزرقاء، وبرنامج الرصد والتقييم المستند إلى نهج النظام الإيكولوجي، وما إلى ذلك.

في الواقع، العلاقة بين نهج النظام الإيكولوجي والتخطيط المكاني البحري ثنائية الاتجاه، حيث إن ثانيهما يمكنه الإسهام في الغاية الشاملة من تحقيق حالة بيئية جيدة، وأيضًا من خلال تعريف تدابير مكانية ذات صلة. فالتخطيط الملائم للنشاط البحري يمكنه:

- تقليل مصدر الضغط البحري المؤثر في البيئة البحرية من خلال الفعالية المكانية والتحكم في توزيع الأنشطة البشرية زمانيًّا،
- وتقليل التعارضات بين الاستخدامات البحرية وحماية المناطق ذات الصلة الإيكولوجية والطبيعية العالية؛
- وتعريف المناطق المزمع حمايتها من أجل حفظ العمليات والوظائف الجوهرية في تحقيق حالة بيئية جيدة؛

- وتعريف مناطق البؤر الحرجة بيئيًّا في البحر حيث تلزم تدابير أكثر شدة؛
- وتجنب الاستخدامات غير المستدامة في المناطق المحمية وتعريف أوجه التآزر التي يمكنها توفير حلول تعود بالنفع على الجميع من أجل التنمية الاجتماعية الاقتصادية والحماية البيئية؛
- وتعريف عناصر الربط فيما بين الموائل ذات الصلة من خلال الممرات الزرقاء.

4- مبادئ ومحتويات مشتركة

المتاح من المنهجيات والمؤلفات العلمية يقترح نطاقًا واسعًا من تعريفات التخطيط المكاني البحري. المرجع Ehler and Douvere (2009)[7] يتضمن أحد التعريفات الأكثر اقتباسًا، الذي وفقًا له يمكن تعريف التخطيط المكاني البحري على أنه *"طريقة عملية لإنشاء منظمة أساسها أكثر منطقية وتأسيسها لاستخدام المكان البحري والتفاعلات بين استخداماته، من أجل التوازن بين الطلبات على التنمية ولزوم حماية النُّظُم الإيكولوجية البحرية، ومن أجل تحقيق غايات اجتماعية واقتصادية بطريقة منفتحة ومخططة"*. بينما تعريف آخر من المُستوعَب غالبًا جدًّا تُورده المادة 3 من التوجيه 2014/89/EU الذي يؤسس إطار عمل التخطيط المكاني البحري: *"عملية باستخدامها تحلِّل سلطات الدول الأعضاء ذات الصلة الأنشطة البشرية وتنظمها في المناطق البحرية من أجل تحقيق غايات إيكولوجية واقتصادية واجتماعية"*. الفوائد المتوقعة من التخطيط المكاني البحري:

- زيادة التنسيق الأفقي والعمودي بين الإدارات وبين القطاعات المختلفة باستخدام عملية فردية (التخطيط المكاني البحري)
من أجل التوازن بين تنمية نطاق من الأنشطة البحرية؛
- وتقليل التعارضات واستغلال أوجه التآزر فيما بين الاستخدامات المختلفة للمكان البحري؛
- والإسهام في الوصول العادل إلى الموارد البحرية؛
- وزيادة إشراك أصحاب المصلحة ومشاركة العامة وتشارُك المعلومات؛
- وتشجيع الاستثمار من خلال غرس التنبئية والشفافية وقواعد أوضح؛
- وتحسين حماية البيئة من خلال التبكير في تعريف التأثيرات وتقليلها وكذلك ترقية فرص تعدد استخدامات المكان البحري ذاته؛
- وتعريف التدابير (المكانية) التي يمكنها دعم تحقيق الحالة البيئية الجيدة (انظر القسم 3)؛
- وتحسين حماية التراث الثقافي وحفظ قيم البحر الدقيقة.

[7] Ehler C., and F. Douvere, 2009. Marine Spatial Planning: a step-by-step approach towards ecosystem-based management. IOC Manual and Guide n. 53, ICAM Dossier n. 6, Paris, UNESCO.

باستقلالية حسب التعريف المعتبَر والغايات المحددة والفوائد المتوقعة، يُعرَّف أدناه عدد من المبادئ المشتركة والمحتويات العامة من أجل تنفيذ التخطيط المكاني البحري (بعضها يتداخل كليًّا أو جزئيًّا مع مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط). وعند التعامل مع تنفيذ التخطيط المكاني البحري ينبغي لهذه القائمة أن تُستعرَض ويُخصَّص تصميمها وفقًا لتحديد صعيد عملية التخطيط المكاني البحري وأهدافها وخصائص منطقة تطبيقها.

1-4 النهج التكيفي

النهج التكيفي هو عملية تفاعلية وممنهجة من أجل استمرارية تحسين السياسات والخطط والممارسات الإدارية من خلال التعلم من محصلة الخطوات والدورات السابقة. ومن خلال هذا النهج تُعرَّف سياسات وخطط وبرامج على أساس أفضل المعرفة المتاحة، وبعدئذ تُنفَّذ وتُرصَد وتُقدَّر دوريًّا وتُحسَّن استنادًا إلى نتائج التقدير. وهذا النهج مفيد خاصة في التعامل مع المسائل المعقدة والديناميكية ومحل الشك، بما يتضمن تخطيط استخدامات البحر الحالية والمستقبلية. وفي الواقع، التخطيط المكاني البحري لا يؤدي إلى خطة لمرة واحدة، بل إنه عملية مستمرة متكررة تتكيف بمرور الوقت. ويمكن اقتراح المبادئ التوجيهية التالية من أجل تشكيل التخطيط المكاني البحري وفقًا لنهج تكيفي:

- تصميم عملية التخطيط المكاني البحري بما يتضمن الرصد والتقدير وخطوات المراجعة منذ بدئها،
- ومن المحتمل، ترقية إدارة تكيفية *نشطة*، بما يتضمن تقدير الفرضيات البديلةومقارنتها (على سبيل المثال السيناريوهات) بشأن مستقبل تطور المنطقة البحرية المعتبَرة؛
- وتطوير مؤشرات تخطيط مكاني بحري مرتبطة بغايات وأهداف واضحة، بما يتضمن: مؤشرات الحوكمة أو العملية، والمؤشرات الاجتماعية الاقتصادية، والإيكولوجية البيئية؛
- واعتماد منظور متوسط/طويل المدى للتعامل الملائم مع الطبيعة الاستراتيجية والاستباقية في التخطيط المكاني البحري والسماح بتخطيط العمل وتنفيذه وتكييفه وتخطيطه مرة أخرى طوال فترة امتدادها كافٍ للحصول على نتائج واقعية.

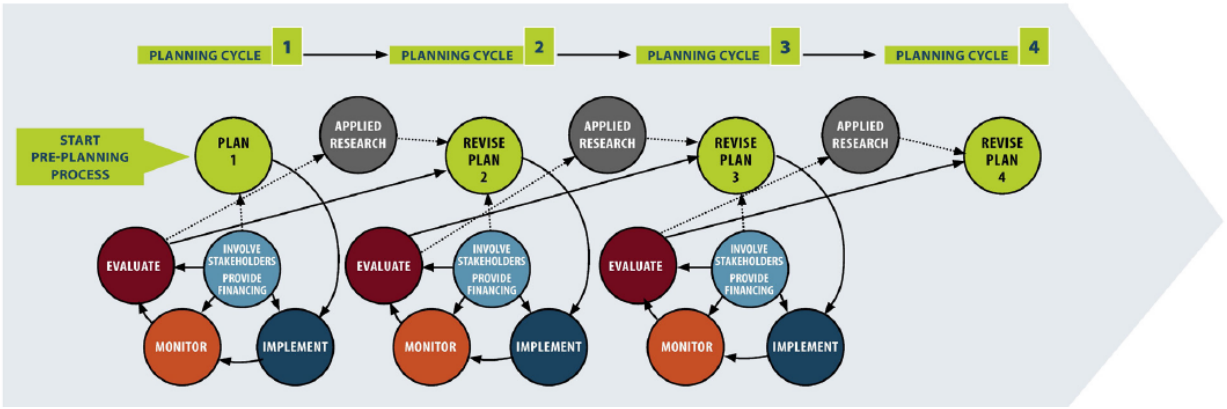

الشكل 2 – دورة التخطيط المكاني البحري المتكررة (المصدر: Ehler and Douvere، 2009)[8]

[8] GESAMP – Joint Group of Experts on the Scientific Aspects of Environmental Protection, 1996. Thecontributions of sciences to integrated coastal zone management. Report and studies n. 61. Rome: Food and Agriculture Organisation (FAO) of the United Nations.

4-2 النهج متعدد الأصعدة

تطبيق التخطيط المكاني البحري تشغيليًّا ضمن إطار اتفاقية برشلونة يركز على المنطقة البحرية تبعًا لما هو ضمن بحر البلد الإقليمي، وفقًا للصعيد الجغرافي في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط (المادة 3). وهذا التطبيق التشغيلي يمكن تضمينه في نهج متعدد الأصعدة، يجمع بين منظورات من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى. وهذا النهج متعدد الأصعدة يتضمن ما يلي من الأصعدة المختلفة:

- صعيد البحر الأبيض المتوسط الذي يتناول حوض البحر كاملاً من خلال التعاون فيما بين الأطراف المتعاقدة في إطار اتفاقية برشلونة لمباشرة المستوى الاستراتيجي من التخطيط المكاني البحري، على سبيل المثال: (1) تعريف عناصر رؤية مشتركة وغايات ذات صلة، (2) وتعريف الأولوية في المناطق والمسائل المزمع مباشرتها على مستوى عابر للحدود، (3) تعريف المبادرات (على سبيل المثال المشروعات) لتناول المسائل والمناطق العابرة للحدود؛

- وصعيد إقليمي فرعي – حيثما يكون ذا صلة ومحتمل – يباشر مسائل التخطيط المكاني البحري العابرة للحدود (عناصر رؤية مشتركة، وغاياتها، وأولوياتها، ومبادراتها) في مناطق البحر الأبيض المتوسط الفرعية، وأيضًا يرتبط باستراتيجيات وخطط إقليمية فرعية (على سبيل المثال استراتيجية الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأدرياتي والبحر الأيونيان والمبادرة البحرية في غرب البحر الأبيض المتوسط) من أجل تنفيذ مُنسَّق؛

- وصعيد وطني، يتمم تنفيذ عملية التخطيط المكاني البحري – وفقًا لمبادئ مشتركة ومتماسكة مع النُّهُج المتوسطية والإقليمية الفرعية – في المناطق البحرية الواقعة ضمن الولاية الوطنية، بمرجعية خاصة إلى البحر الإقليمي وفقًا للصعيد الجغرافي في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط؛

- وصعيدان وطني فرعي ومحلي، ينميان تطبيقات التخطيط المكاني البحري الهادف إلى توفير أدلة على فوائد واقعية ومرئية بيئيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا من التخطيط المكاني البحري. أما الأنشطة التجريبية على الصعيد الوطني الفرعي و/أو المحلي فقد تركز على مناطق الأولوية، من شاكلة: المناطق العالية قابلية تأثرها، والمناطق ذات التعارضات الكبرى فيما بين الاستخدامات، والمناطق ذات الإمكانية العالية لأوجه التآزر فيما بين الاستخدامات والفرص متعددة الاستخدامات. وقد تفيد الأنشطة التجريبية أيضًا في تطوير واختبار منهجيات جديدة شاملة أو حسب البند، بما يتضمن من خلال الجيل التالي من مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية التي تحسن تكامل المناطق البحرية من خلال التخطيط المكاني البحري.

4-3 التكامل

التكامل ميزة جوهرية في التخطيط المكاني البحري، ويمكنه اتخاذ معانٍ مختلفة:

- التخطيط المكاني البحري لا يتعامل مع الاقتصاد الأزرق فحسب. فالجوانب البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والحوكمية يجب أن تؤخذ في الاعتبار سعيًا إلى أهداف الاستدامة؛

- التكامل فيما بين القطاعات لازم لتجاوز سياسات القطاعات وخططها ولوائحها؛

- التعاون الأفقي والعمودي فيما بين الإدارات والوكالات الفنية مطلوب للتقدم صوب تنسيق وتكامل سياسات القطاعات وخططها؛

- التكامل بين التخطيط البري والبحري جوهري في التنسيق وضمان التماسك فيما بين أجزاء النظام الساحلي ذاته، المتفاعلة
مع بعضها بطرق مختلفة.

4-4 التفاعلات البرية البحرية

فهم التفاعلات البرية البحرية وتناولها حاسما الأهمية في ضمان استدامة إدارة المناطق الساحلية وتطويرها وتماسك تخطيط الأنشطة البرية وفي البحر. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف فردي مُدرَك للتفاعلات البرية البحرية، إلا أنه يمكن تعريفها على أنها "تفاعلات فيها على البر ظواهر طبيعية أو أنشطة بشرية تؤثر على أو في البيئة البحرية ومواردها وأنشطتها *والعكس صحيح* تفاعلات فيها بحريًا ظواهر طبيعية أو أنشطة بشرية تؤثر على أو في البيئة الأرضية ومواردها وأنشطتها". وعاقبةً لما ذُكِرَ أعلاه، ينبغي استيعاب ثلاثة مستويات رئيسية من التفاعلات البرية البحرية عند التعامل مع التخطيط المكاني البحري:

- التفاعلات ذات الصلة بالعمليات البرية البحرية الطبيعية. تَبِعات تلك العمليات على التخطيط والإدارة الساحليين لبدائل الأنشطة البرية والبحرية يجب تعريفها وتقييمها، مع اعتبار طبيعتها الديناميكية. وفي الوقت ذاته، الأنشطة البشرية يمكنها التداخل مع العمليات الطبيعية، مما يؤثر في البيئة الساحلية والبحرية. وإن تحليل التأثيرات المتوقعة من الأنشطة البرية والبحرية – ضمن إطار عمل التقييم البيئي الاستراتيجي – ينبغي أن يتضمن تقدير تأثيراتها في العمليات الطبيعية من التفاعلات البرية البحرية والتأثيرات العاقبة المحتملة في الموارد الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي.

- التفاعلات فيما بين الاستخدامات البرية والبحرية والأنشطة. تقريبًا جميع الاستخدامات البحرية يلزمها تركيبات دعم على البر، بينما العديد من الاستخدامات التي يوجد أغلبها على الجزء البري توسع أنشطتها في البحر كذلك. وهذه التفاعلات يجب تعريفها، وتخطيطها، وتقييم التراكمي من تأثيراتها، وفوائدها، والمحتمل من تعارضاتها، وأوجه تآزرها. ويمكن للتفاعلات بين الأنشطة البرية والبحرية أن يزيد امتدادها متجاوزة المناطق الساحلية، على سبيل المثال من حيث الروابط على مسافات طويلة ذات الصلة بالنقل وتوزيع الطاقة أو هجرة الأسماك ضد التيار وتأثِّي لزوم الممرات الزرقاء. ورغم التركيز الأساسي على التكاليف، من المهم أيضًا تعريف تلك الروابط الأوسع، وتخطيطها، وتقييم تبعاتها البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية. ومن المهم ملاحظة أن المادة 9 من البروتوكول تتطلب أن تولي الأطراف المتعاقدة انتباهًا خاصًّا للأنشطة الاقتصادية التي تتطلب مقربة مباشرة من البحر. وهذا أيضًا أحد المبادئ العامة في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط (المادة 6 الفقرة ذ).

- تفاعلات عمليات التخطيط والخطط للمناطق البرية والبحرية. من المهم ضمان أن العمليات القانونية والإدارية والاستشارية والفنية منسقة (ومن المرجو ارتباطها)؛ لتجنب الازدواجيات غير الضرورية، و/أو انعدام التماسك، و/أو التعارضات، و/أو هدر الموارد الطلب الزائد على جهود أصحاب المصلحة. وإن التحدي هو تخطيط وإدارة أنشطة على البر وفي البحر بطريقة متسقة تعتبر التكامل الوظيفي في الاستمرارية البرية البحرية. وهذا أيضًا ينطوي بديهيًّا على تخصيص المكان البري (وذي الصلة من البنية التحتية والخدمات) لبعض الأنشطة البحرية (و/أو تخصيص المكان البحري لبعض الأنشطة على البر. وأخيرًا، تحقيق هذا التماسك أيضًا يتطلب مسايرة/تكامل نُهُج ومنهجيات وأدوات مختلفة مُطبَّقة على التوالي على البر وفي البحر.

5-4 البُعد الرابع في التخطيط المكاني البحري

التخطيط المكاني البحري يشتغل في ثلاثة أبعاد مكانية، مع الأخذ في الاعتبار الاستخدامات البحرية والتعارضات ذات الصلة المشتغلة على: سطح المحيط، والعمود المائي، وقاع البحر. ويمكن أخذ الوقت في الحسبان بوصفه بُعدًا رابعًا. ومن حيث تنفيذ التخطيط المكاني البحري، هذا قد ينطوي بديهيًّا على أن:

- لكل استخدام بحري تعريف للأكثر صلة من الأبعاد المكانية وتقييم التوافق مع استخدامات أخرى مما يحدث في المقام الأول في أبعاد أخرى (على سبيل المثال النقل البحري واستخراج الرمال من قاع البحر)؛

- أوجه التآزر والتوافقات فيما بين الاستخدامات المختلفة يمكن أيضًا تمكينها من خلال المؤقت من تقسيم المناطق والتنظيم، على سبيل المثال تمكين الوصول إلى المناطق المحظورة عسكريًّا على النقل البحري أو الأنشطة الترفيهية، إذا لم تكن هناك عمليات عسكرية، والسلامة مضمونة؛

- التقييم الملائم للحاجات الديناميكية الأربع في كل استخدام بحري من أجل تقدير إذا كانت التوافقات حقًّا ممكنة، والتعارضات مُقلَّلة إلى الحد الأدنى.

6-4 المشروع استنادًا إلى معرفة

التخطيط المكاني البحري لا بد أن يعتمد على بيانات عالية الجودة تركز على المعلومات الرئيسية ذات الصلة، حسب المؤكد أيضًا في نهج النظام الإيكولوجي ونهج الإدارة التكيفي. وفي هذا الصدد تُقترَح المبادئ التوجيهية التالية:

- استخدام أفضل المعرفة المتاحة في ترقية تعريف الأكثر ملاءمة في الصعيد الجغرافي ونطاق استراتيجيات التخطيط المكاني البحري و/أو خططه، وأيضًا أخذ نهج النظام الإيكولوجي/برنامج الرصد والتقييم المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وساحله ومعايير التقييم ذات الصلة في الاعتبار (بمعنى حدود النظام الإيكولوجي) واعتبار التفاعلات البرية البحرية عنصرًا جوهريًّا في التخطيط المكاني البحري؛

- والتركيز على جمع البيانات والمعلومات الجوهرية حقًّا في التخطيط المكاني البحري؛

- وتعريف الثغرات المحددة التي قد تعيق التخطيط المكاني البحري، التي تتطلب أعمالاً محددة؛
- والأخذ في الاعتبار أي شكل من معرفة "النوعية الجيدة". وهذا يأتي في المقام الأول من مصادر علمية ومجموعات بيانات وأنشطة رصد مؤسسية، بل ينبغي أيضًا الاستفادة من مصادر معلومات خاصة، بما يتضمن المعرفة الناتجة عن معيشة الأشخاص والعمل في البحر؛
- وتحسين الوصول الشفاف إلى معلومات دقيقة وكاملة؛
- والانتقال من البيانات والمعرفة إلى المعلومات يفيد حقًّا في التخطيط وعملية صنع القرارات التي يتطلبها التخطيط المكاني البحري. وتفيد خاصة الأدوات المستندة إلى المكان في هذا الصدد.

4-7 الاستدامة والفعالية المكانية

استدامة الأنشطة البحرية والفعالية المكانية في توزيع هذه الأنشطة مفهومان توجيهيان رئيسيان في التخطيط المكاني البحري بهدف تحسين استدامة استخدام الموارد البحرية (بما يتضمن المكان البحري)، والتقليل إلى الحد الأدنى التعارضات فيما بين الاستخدامات (بما يتضمن حماية الطبيعة) واستغلال أوجه التآزر الممكنة. وفي هذا الصدد تُقترَح المبادئ التوجيهية التالية:

- استخدام المكان البحري في تلك الاستخدامات التي حقًّا تتوقف على الموارد البحرية، أو التي يمكن أن تكون فعالية تشغيلها أكبر في البحر (بمعنى جدارة نقل استخدام من على البر إلى البحر إذا كان هذا سينتج فوائد أعلى أو تأثيرات وتعارضات أدنى)؛
- وعند التعامل مع التخطيط، يُبدَأ بتعريف الاستخدامات والوظائف غير القابلة للتحرك وغير القابلة للتخلي عنها مما عادة يكون له الأولوية في تخصيص المكان؛
- وتشجيع مشاركة الاستخدام أو تعدد الاستخدامات للمنطقة البحرية ذاتها قدر المستطاع، شريطة أن ينطوي هذا بديهيًّا على فوائد أعلى أو تأثيرات أدنى وتعارضات أقل؛
- والفعالية المكانية ينبغي أيضًا أن تنطوي بديهيًّا على توزيع عادل للفوائد الاجتماعية الاقتصادية ذات الصلة بالتخطيط المكاني البحري في المنطقة البحرية المخططة كاملة.

4-8 الربط

التخطيط المكاني البحري لا يركز فحسب على التخصيص المكاني الملائم والفعال للاستخدامات البحرية، لكنه أيضًا يتعامل مع الربط. وتهدف الروابط المُحسَّنة إلى إنتاج فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية وحوكمية، وتُقترَح المبادئ التوجيهية التالية:

- في خطة التخطيط المكاني البحري تعد الروابط بين العناصر الخطية على سبيل المثال حارات النقل البحري المرورية لتطوير نظام نقل بحري متكامل، أو شبكة طاقة لتحسين فعالية توزيع الطاقة، أو ممرات زرقاء لربط الموائل الطبيعية؛
- في خطة التخطيط المكاني البحري تعد الروابط بين الرُّقَع والمناطق ذات الاستخدامات أو الوظائف المتشابهة أو ذات الصلة التبادلية كما في حالة شبكات مناطق محمية بحرية أو حفظ الموائل المترابطة التي هي حيوية من أجل الأنواع البحرية؛
- وفيما يتجاوز تخطيط الاستخدامات البحرية، لا يُنسَى إنشاء روابط فيما بين مشغلي التخطيط المكاني البحري من حيث مشاركة المعرفة، والتعاون، والتنسيق.

تقييم عناصر الربط وتخطيطها ذو صلة خاصة بجوانب التفاعلات البرية البحرية.

4-9 التعاون العابر للحدود

على الرغم من أن التخطيط المكاني البحري يمكن النظر إليه في المقام الأول بوصفه عملية أساسها البلد، إلا أن التعاون العابر للحدود جوهري في ضمان تماسك خطط التخطيط المكاني البحري وتنسيقها عبر المناطق الساحلية والمناطق البحرية. وهذا ينطوي بديهيًّا على التعاون على مستويات منهجية (الأساليب المشتركة، ومشاركة البيانات والمعلومات،

ومشاركة الأدوات، وتبادل ممارسات التخطيط المكاني البحري، وبناء القدرات) واستراتيجية (رؤية مشتركة، ومبادئ مشتركة، وغايات مشتركة محتملة) وتنفيذية (على سبيل المثال تخطيط مناطق الحدود البحرية، وما إلى ذلك).

علاوةً على ذلك، من المعروف جيدًا أن عددًا من المشكلات والتحديات ذات الصلة (على سبيل المثال تشغيل النقل البحري والسلامة، وحفظ الأرصدة السمكية والإدارة المستدامة، وحماية التنوع البيولوجي وحفظ النظام الإيكولوجي، ومستقبل تطوير إنتاج طاقة متجددة في البحر وتوزيعها، وما إلى ذلك) له بُعد عابر للحدود وقد يتطلب اعتماد نهج إقليمي أو إقليمي فرعي مشترك.

5- خطوات التخطيط المكاني البحري

التخطيط المكاني البحري له العديد من التعريفات. وينعكس تنوع التعريفات في تنوع المنهجيات المتاحة، أي أنه ليس هناك نهج فردي يلائم جميع السياقات البحرية ويتجاوب مع جميع الغايات الاستراتيجية. وينبغي للتخطيط المكاني البحري أن يتشكل ويستند في تنفيذه إلى خصيصات المناطق البحرية الفردية قيد المباشرة الواقعية. ومع ذلك، هناك خطوات مشتركة تعد في غالبية مبادرات التخطيط المكاني البحري ووثائقه التوجيهية، من شاكلة: جمع البيانات وتحليلها، ومشاورة أصحاب المصلحة وتطوير خطة تشاركيًّا، والأطوار اللاحقة في التنفيذ، والإنفاذ، والتقدير، والمراجعة. وتتناظر خطوات التخطيط المكاني البحري إلى درجة كبيرة مع خطوات عملية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط التي ينفذها مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية من أجل الخطط والاستراتيجيات الساحلية.

طُوِّرَت منهجيات عديدة مخصصة خطوة بخطوة لمناطق البحر الأبيض المتوسط الإقليمية والإقليمية الفرعية. واستنادًا إلى تحليل هذه المنهجيات، تُقتَرَح الخطوات والخطوات الفرعية التالية. وفي أي حالة على الإطلاق لا تعد هذه الخطوات إلزامية، إذ إن كل عملية تخطيط مكاني بحري يلزم تخصيص تصميمها وفقًا للخصائص المحددة في صعيدها الجغرافي وغاياتها ونتائجها المتوقعة. ويمكن اعتبارها نوعًا من قائمة مرجعية لانتقاء تلك العناصر التي تعد ذات صلة بعملية تخطيط مكاني بحري محددة.

<u>الخطوة الأولى – بدء العملية والتنظيم</u>

- احتياجات تقييم التخطيط المكاني البحري وتعريف الغايات والنتائج المتوقعة، بما يتضمن الارتباطات بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط؛
- وتنظيم جميع الجوانب اللازمة في عملية التخطيط المكاني البحري (تمهيد السبيل للتخطيط المكاني البحري)؛
- وتنظيم جمع البيانات وإدارتها بتماسك، ومن المحتمل بالتآزر مع تنظيم البيانات والمعلومات اللازمة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط.

<u>الخطوة الثانية – تقييم السياق وتعريف رؤية</u>

- تحليل وتقدير الموجود من الوثائق القانونية، والسياسات، والاستراتيجيات، والخطط ذات الصلة بالتخطيط المكاني البحري ويمكنها توجيهه تكيفيًّا، بما يتضمن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط وجوانب التفاعلات البرية البحرية؛
- وتعريف رؤية استراتيجية (غايات عالية المستوى) بشأن الكيفية التي ستبدو عليها المنطقة البحرية في المستقبل، وأيضًا بفضل عملية التخطيط المكاني البحري. وينبغي للرؤية الاستراتيجية التوجيه صوب تنمية مستدامة في المنطقة البحرية المخططة، مع اعتبار جميع الآليات ذات الصلة المطبقة بالفعل في سياق اتفاقية برشلونة وخلق أوجه تآزر معها. ويعد من الأساسي تطوير رؤية عبر الأبعاد (بما يتضمن الجوانب البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والحوكمية) وعبر القطاعات، تحيز الطبيعة المتكاملة في عملية التخطيط المكاني البحري. ومن المهم جدًّا أيضًا في الرؤية البحرية أن تتماسك مع رؤية/رؤى بشأن مستقبل تنمية المكون البري في النظام الساحلي (صوب رؤية برية بحرية فريدة)؛
- وربط الرؤية الاستراتيجية بالتنمية المستدامة في المناطق البحرية والاستخدام المستدام للموارد البحرية. وإن الهدف الشامل هو ضمان أن الضغط الجماعي من جميع الأنشطة يبقى ضمن مستويات متوافقة مع تحقيق حالة بيئية جيدة وأن قدرة النُّظُم الإيكولوجية البحرية على التصدي للتغيرات الناجمة عن البشر غير متهاون فيها، في الحين ذاته مع الإسهام في الاستخدام المستدام للسلع والخدمات البحرية لدى الأجيال الحالية والمستقبلية؛

- ربط الرؤية الاستراتيجية المُعرَّفة بالصعيد الأعلى (على سبيل المثال البحر الأبيض المتوسط كاملاً) والصعيد الأدنى
(بمعنى المدخلات إلى مشروعات وطنية فرعية وذات صلة بالتخطيط المكاني البحري المحلي، بما يتضمن مشروعات جديدة في برنامج إدارة المناطق الساحلية).

الخطوة الثالثة – تحليل الأحوال الموجودة

- تعريف المعلومات ذات الصلة واقتصار الانتقاء على تلك اللازمة حقًّا في التحليل (نهج التركيز)؛
- وتحليل الخصائص الأوقيانوغرافية والبيئية وتخطيطها، مع التركيز على تلك ذات التَّبِعة الحقيقية في التخطيط المكاني البحري (على سبيل المثال نظام الأمواج أو الرياح من أجل تخطيط الطاقة المتجددة في البحر)؛
- وتقييم أوضاع الأنشطة البحرية الحالية وتخطيطها؛
- وتخطيط التفاعلات بين الأنشطة البرية وفي البحر؛
- وتقدير التفاعلات بين الأنشطة البرية وفي البحر من حيث الشدة، والصلة الاقتصادية، والتدفقات، والتأثيرات في البر (تراكميًّا)، والتأثيرات في البحر (تراكميًّا) من الأنشطة على البر والبحرية؛
- وتحليل التعارضات والتوافقات فيما بين الاستخدامات (مصفوفة التوافقات) وكذلك الوجود المشترك والفرص متعددة الاستخدامات؛
- وتعريف مناطق البؤر الحرِجة، بمعنى المناطق عالية التأثر أو العالية قابلية تأثرها، والمناطق ذات العدد الكبير من الأنشطة المتعارضة، والمناطق ذات الاحتمالية العالية في تعدد الاستخدامات.

الخطوة الرابعة – تحليل أحوال المستقبل

- الارتباط بالرؤية: تعريف العناصر الرئيسية في الرؤية التي قد توجه تكيفيًّا مستقبل تطور منطقة التخطيط المكاني البحري؛
- وتحليل الاتجاهات الحالية والتوقعات المتاحة وخيارات التطوير، وخاصة في الأنشطة البحرية الاقتصادية؛
- وتفصيل إيضاح السيناريوهات المحتملة البديلة الكمية أو شبه الكمية أو النوعية بشأن مستقبل الاستخدامات البحرية والتماسك مع الرؤية الشاملة؛
- وتحليل السيناريوهات المتطورة من حيث الوجود المشترك والتوافق والتعارضات فيما بين الاستخدامات وكذلك التأثيرات المتراكمة في البيئة (الارتباط بعملية التقييم البيئي الاستراتيجي – انظر الخطوة السادسة "ب")؛
- وتعريف مناطق البؤر الحرِجة (في أحوال المستقبل)، أي المناطق عالية التأثر أو العالية قابلية تأثرها، والمناطق ذات العدد الكبير من الأنشطة المتعارضة؛
- وتقدير التفاعلات بين الأنشطة البرية وفي البحر في أحوال المستقبل (السيناريوهات).

الخطوة الخامسة – تعريف المسائل الرئيسية

تلخيص محصلة الطور التحليلي (الخطوتان الثالثة والرابعة) وتعريف المسائل الرئيسية المزمع تناولها في طور التصميم (الخطوة السادسة). وهذه الخطوة تهدف إلى إيجاز المحصلة الرئيسية من الخطوات التحليلية المزمع اتخاذها في طور تصميم عملية التخطيط المكاني البحري.

الخطوة السادسة "أ" – طور التصميم: تفصيل إيضاح خطة التخطيط المكاني البحري

- تعريف غايات التخطيط المرتبطة بأهداف استراتيجية (بمعنى الرؤية) وبالسيناريو المفضل (إذا كان أيٌّ من السيناريوهات
قد تطور)؛
- وتعريف تدابير التخطيط وتصميمها؛
- وأقلمة التدابير وتقسيم مناطق المنطقة البحرية (أيضًا بما يتضمن على سبيل المثال: مناطق الأولولية، والمناطق المحمية، والمناطق المحظورة على جميع الاستخدامات، والمناطق المحظورة على استخدامات محددة، وما إلى

ذلك). وهذا الطور ينبغي أن يتضمن تحليلاً دقيقًا للتفاعلات البرية البحرية مع تخصيص من المكان البحري لبعض الأنشطة من على البر وتخصيص من المكان البري لبعض الاستخدامات البحرية؛

- وتعريف عناصر التنظيم من أجل الإدارة ورصد الأنشطة البحرية بهدف تحقيق أقصى ما يمكن من التوافقات في الأبعاد الأربعة.

الخطوة السادسة "ب" – التقييم البيئي الاستراتيجي

التقييم البيئي الاستراتيجي جزء متكامل مهم من إعداد خطة التخطيط المكاني البحري، إذ يوفر آلية للاستراتيجية في اعتبار التأثيرات البيئية من الخطة، وتقييم بدائل التخطيط المختلفة، وتعريف تدابير التخفيف وتقديرها. ويتبع أن عملية التقييم البيئي الاستراتيجي مزمع تنفيذها برباط وثيق وبالتوازي مع تفصيل إيضاح الخطة، إذ ينبغي استخدامها في ضمان استدامة الخطة بيئيًّا. ومن أجل هذه الغاية، ينبغي لعملية التقييم البيئي الاستراتيجي أن تبدأ في مستهل عملية التخطيط المكاني البحري (ضمن الخطوة الثانية) وأن يكون عملها بطريقة تفاعلية. وإن اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي والبروتوكول ذا الصلة بشأن التقييم البيئي الاستراتيجي (الذي يُطلَق عليه بروتوكول كييف) يوفران إطارًا مشتركًا لتنفيذ التقييم البيئي الاستراتيجي.

التقرير البيئي هو جانب أساسي من التقييم البيئي الاستراتيجي، فيه تُعرَّف تأثيرات مهمة مُرجَّحة من تنفيذ الخطة في البيئة، وتُوصَف وتُقدَّر مع بدائل مع الأخذ في الحسبان غايات الخطة وصعيدها الجغرافي. وبهذا قد يكون تناول البدائل من خلال سيناريوهات مختلفة ضمن الخطة (الارتباط بالخطوة الرابعة). وينبغي اعتبار العناصر التالية عند تنفيذ عملية التقييم البيئي الاستراتيجي وتفصيل إيضاح التقرير البيئي خاصة:

- الإتاحة الحقيقية في المعرفة وأساليب التقييم، مما يركز على المعلومات اللازمة حقًّا ويسلط الضوء على ثغرات حرجة؛
- والمحتوى ومستوى التفصيل في التخطيط المكاني البحري اللذان ينبغي أن يوجها تكيفيًّا مستوى التقييم البيئي المطلوب؛
- والمرحلة في عملية صنع القرارات ذات الصلة بخطة التخطيط المكاني البحري؛
- ومصلحة العامة؛
- وفيما يتصل بالنقاط السابقة، الدرجة التي إليها تُقيَّم بملاءمة أكثر شؤون بعينها ضمن تقييمالتأثيرالبيئي بتفصيل أكثر، مما يكون مطلوبًا غالبًا من أجل ترخيص أنشطة إعلانات لمشروعات محددة بعد دخول التخطيط المكاني البحري حيز التنفيذ. والتقييم البيئي الاستراتيجي له دور مهم في توجيه تقييمالتأثيرالبيئي؛ لأن التحديات في التوفيق بين المسائل على صعيد تقييمالتأثيرالبيئي تتطلب نهجًا أكثر استراتيجية.

وعلى مستوى عام، ينبغي التركيز على ثلاثة جوانب أخرى:

- عملية التقييم البيئي الاستراتيجي العابرة للحدود، بما يتضمن المشاورة العابرة للحدود، ينبغي تنشيطها عندما يُتوقَّع من تنفيذ خطة التخطيط المكاني البحري تأثيرات بيئية مهمة عابرة للحدود؛
- والتقييم البيئي الاستراتيجي ينبغي ألا يقيم التأثير في البحر فحسب، بل أيضًا تأثيرات الأنشطة البحرية في البر، استنادًا إلى التفاعلات البرية البحرية المُعرَّفة الأكثر صلة؛
- والتقييم البيئي الاستراتيجي يشكل جزءًا مهمًّا من تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي.

الخطوة السابعة – تنفيذ الخطة ورصدها وتقديرها

بصفة عامة، تنفيذ الخطة ليس مسؤولية المخططين المكانيين. ومع ذلك، التنفيذ خطوة حرجة نحو منح واقعية ومصداقية للعملية كاملة والوصول إلى الفوائد المتوقعة. أما تصميم خطة التنفيذ ونشر خطة التخطيط المكاني البحري فيمكن أن يدعما طور التنفيذ وييسراه. وهذه الخطوة ينبغي أن تحدد بوضوح المسؤوليات للتنفيذ، أي ما المؤسسة القائدة/الرئيسية المسؤولة عن تنسيق التنفيذ، وما المؤسسات والمستويات الإدارية الأخرى المشتركة. وينبغي استخدام الآليات الموجودة في التنسيق. ومن المهم جدًّا أيضًا إقران التنفيذ برصد وتقدير وفقًا للنهج التكيفي:

- رصد الحالة الإيكولوجية والبيئية للمنطقة البحرية وتقديرها؛

- ورصد الفوائد (الاجتماعية الاقتصادية) من عملية التخطيط المكاني البحري وتقديرها، بما يتضمن تقليل التعارضات وتطوير أوجه التآزر فيما بين الاستخدامات؛
- ورصد عملية التخطيط المكاني البحري وتقديرها في حد ذاتها.

ومن أجل جميع الخطوات الفرعية الثلاث يمكن تطوير مؤشرات ملائمة، مع إنشاء أوجه تآزر مع الآليات المطبقة ضمن نظام اتفاقية برشلونة: ويمكن استخدام مؤشر نهج النظام الإيكولوجي في الخطوة الفرعية الأولى، بينما مؤشرات محددة اجتماعية اقتصادية وحوكمية أو عملياتية يمكن استخدامها في الخطوتين الفرعيتين الثانية والثالثة على التوالي[9].

نشاط الخطوات المتداخلة – مشاورة أصحاب المصلحة

تعريف أصحاب المصلحة وانشغالهم ومشاركتهم هي أنشطة متداخلة تؤثر في أغلب خطوات التخطيط المكاني البحري. ولا بد لمشاورة أصحاب المصلحة من دقة التخطيط والتنفيذ، بما يتضمن:

- تعريف أصحاب المصلحة مع ضمان إشراك جميع الأطراف؛
- وتعريف طرائق الانشغال وأدواته؛
- ووضوح تعريف الإسهام المتوقع من أصحاب المصلحة؛
- وأساليب الإبقاء على مصلحة أصحاب المصلحة وانشغالهم في العملية كاملة؛
- ورفع مستوى الوعي والتدريب والتعليم، إذا لزم؛
- وتعريف أوجه التآزر مع عمليات إشراك أصحاب مصلحة آخرين، بما يتضمن خاصة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
في البحر الأبيض المتوسط.

[9] انظر أيضًا: Ehler, C., 2014. Guide to evaluating Marine Spatial Plans. IOC Manuals and Guides, 70, ICAM Dossier 8, Paris, UNESCO